

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية بعد الأربعمائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،  
يوم الخميس ، ٢ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد م . فيفودا ( تشيكوسلوفاكيا )

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ): أعلن افتتاح الجلسة العامة الثانية بعد الأربعاء

لمؤتمر نزع السلاح .

اذ أظلم بالرئاسة لشهر نيسان/أبريل ، فاني أود أن أقرأ رسالة أحييت الى المؤتمر من رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، الأمين العام للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ، الدكتور غوستاف هوساك .

" المندوبون الأعزاء ،

أغتتم هذه الفرصة لأقدم لجميع المشتركين في مؤتمر نزع السلاح خالص تحياتي .

ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تولي لمؤتمر نزع السلاح أهمية استثنائية . فلقد ظللنا ، منذ البدايات الأولى لوجود هذه الهيئة ، نشارك في أعمالها بنشاط . وتمثل جهود دعم السلم ، وتعزيز الأمن والاستقرار الدوليين ، والحد من سباق التسلح ووقفه ، واعتماد تدابير فعالة من شأنها أن تفضي الى نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة ، بديهيات لا تتبدل في سياستنا الخارجية . ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف بدون التعاون الدولي الواسع النطاق ، والثقة ، والحلول الوسط المعقولة ، والاحترام لمبادئ المعاملة بالمثل ، والمساواة في الالتزامات ، والامتناع عن الأعمال التي تهدد أمن أي من الأطراف .

ونظرا للحالة الدولية الراهنة وحقائق العصر النووي والفضائي ، فان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تقترح مع حلفائها اقامة نظام شامل للسلم والأمن الدوليين يستند الى فكرة استحالة بناء الأمن الفردي على حساب أمن الآخرين وينص على صلة عضوية فيما بين مجالاته الأساسية - العسكرية والسياسية والاقتصادية والانسانية . ونحن نرى ضرورة أخذ هذا المفهوم في الاعتبار في النشاط العملي للمؤتمر ، وفي المقام الأول في المداولات المتعلقة بمجموعة القضايا المتصلة بنزع السلاح النووي ، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وحظر الأسلحة الكيميائية .

وهناك منطلق ايجابي لحل هذه القضايا يتيح برنامج ازالة الأسلحة النووية وغيرها من أنواع أسلحة التدمير الشامل بحلول نهاية هذا القرن ، الذي طرحه الاتحاد السوفياتي في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، والمقترحات البعيدة المدى التي قدمها الاتحاد السوفياتي في اجتماع القمة السوفياتي - الأمريكي في ريكيافيك ، والمبادرات العديدة التي اعتمدت في الدورات الأخيرة للجنة الاستشارية السياسية لمعاهدة وارسو ، وكذلك مقترحات البلدان غير المنحازة وغيرها من البلدان المحبة للسلم .

وتتيح آخر المقترحات الهامة للاتحاد السوفياتي ، التي تتوخى ازالة القذائف المتوسطة المدى من أوروبا ، فرصة حقيقية للحد من خطر المواجهة العسكرية على قارتنا وفي العالم كله على السواء . ولدينا اهتمام صادق بالتوصل العاجل الى اتفاق حول هذا الموضوع . واذا ما حدث ذلك فلن تعود هناك ضرورة للتدابير المضادة التي اعتمدها مع الاتحاد السوفياتي لحماية أمننا بعد أن قررت منظمة معاهدة شمال الأطلسي أن تنشر في أوروبا قذائف برشينغ ٢ والقذائف الانسيابية .

ونحن نعتبر المرحلة الحالية من مداولات مؤتمر نزع السلاح مرحلة حاسمة . وفي رأينا ، فان المشكلة الأساسية ، التي ترسم الخط الفاصل بين الفكر والسلوك القديمين

والجديدين ، تكمن في مسألة وقف تجارب الأسلحة النووية • ويكشف النهج ازاء هذه القضية البالغة الأهمية والحساسية موقف الدول الحقيقي من مشكلة نزع السلاح النووي في ذاتها • ونحن نأسف بعمق لأن اللفتة الكريمة التي قام بها الاتحاد السوفياتي باعلان وقف من جانب واحد للتجارب النووية لم يرد عليها بالمثل ولأن عددا من التفجيرات النووية قد أجريت في الولايات المتحدة أثناء سريان هذا الوقف • ومع ذلك لن يكون من المستصوب الركون الى الاستسلام والاستراية • إذ أن مؤتمر نزع السلاح يتيح كل الفرص لحل ناجح لمسألة هيكل ونطاق اتفاق بشأن حظر عام وكامل لتجارب الأسلحة النووية ، بما في ذلك التدابير الكفيلة بمراعاته والتحقق منه على نحو الدقة •

ومن الصواب أن يركز المؤتمر اهتمامه على منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • فمدّ نطاق سباق التسلح الى الفضاء الخارجي لن يضمن أمن أي شخص ، وسيضاعف علاوة على ذلك من خطر نشوب الحرب ، ويمثل خطرا جديدا من الناحية النوعية على جميع الدول ، بغض النظر عن موقعها أو انتسابها الى أية تجمعات سياسية - عسكرية •

ونحن نرى أهمية خاصة لاحراز تقدم في مسألة الأسلحة الكيميائية • واذا ما وضع اتفاق بشأن الحظر العام والكامل لهذه الأسلحة وبشأن ازلتها في هذا العام بالفعل ، فيكون مساهمة عملية في دعم الثقة المتبادلة ونموذجا ملهما يثبت أن المحادثات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح يمكن أن تسفر عن نتائج محددة مهمة في شكل معاهدات أو اتفاقات أو اتفاقيات •

واذ تحدونا الرغبة في بذل قصارانا لتيسير هذه العملية ، فلقد ظلت تشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الألمانية تدعوان بنشاط الى اقامة مناطق خالية من الأسلحة الكيميائية والأسلحة النووية في أوروبا الوسطى ، مما سيسهم في ازالة فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل من هذه المنطقة الحساسة • وقد قدمنا بالاشتراك مع الجمهورية الديمقراطية الألمانية مقترحات محددة لهذا الغرض •

وستواصل جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية العمل الى أقصى مدى ممكن لتعزيز التقدم في أعمال مؤتمر نزع السلاح • وأنا على يقين بأن جميع الدول ، الكبيرة والمتوسطة والصغيرة على السواء ، بغض النظر عن نظامها الاجتماعي ، يمكن أن تلعب دورا ايجابيا في التماس أهداف نزع السلاح شريطة أن تظهر ارادة سياسية حاسمة للقيام بذلك • وأنا واثق أنكم ستمارسون كل مهاراتكم وكل الجهود لصالح هذا الهدف النبيل وأنكم ستستخدمون الامكانية التفاوضية الواسعة لمؤتمر نزع السلاح على نحو فعال • وأتمنى لكم كل نجاح في هذا المسعى •

غوستاف هوساك "

ان مؤتمرا يدخل اليوم الشهر الأخير من أعماله في دورة الربيع • وفي حين ان استخلاص النتائج من هذا الجزء الأول من الدورة مازال سابقا لأوانه فيكون من الملائم أن ننظر بايجاز الى موقع أقدامنا والى الاتجاهات التي ينبغي أن نزيد فيها تكثيف جهودنا •

ولأبدأ أولاً بالاجابيات • لقد استطعنا في وقت مبكر من دورة هذا العام إعادة انشاء اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية التي استأنفت عندئذ على الفور عملها المكثف الرامي الى وضع اتفاقية بشأن حظر وتدمير الأسلحة الكيميائية • ولقد تم احراز المزيد من التقدم وهناك من الناحية العملية رأي اجماعي بضرورة مواصلة الجهود بالحاح حتى يمكن وضع الاتفاقية في صيغتها النهائية في أسرع وقت ممكن ، والأفضل أن يتم ذلك في عام ١٩٨٧ بالفعل • وأنا واثق أن اللجنة المختصة ، بتوجيه السفير ايكبوس من السويد ، ستبذل كل ما في طاقتها للتعجيل بالتقدم صوب الاتفاقية •

وأود أن أذكركم ، حضرات المندوبين ، بأن هيئة سياسية بالغة الأهمية - هي لجنة وزراء خارجية معاهدة وارسو - قد وجهت منذ أسبوع واحد فحسب نداء الى جميع المشتركين في مؤتمرنا بشأن حظر الأسلحة الكيميائية • وفي البيان المنفصل حول هذا الموضوع دعا الوزراء جميع الدول الى الامتناع عن أية خطوات يمكن أن تعقد تحقيق اتفاق مقبول بالتبادل بشأن حظر الأسلحة الكيميائية ، والى عدم انتاج أية أسلحة كيميائية ، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية الثنائية أو المتعددة المكونات ، وعدم وزعها في البلدان الأجنبية ، وسحبها من هذه البلدان الأجنبية حيثما كانت موجودة بالفعل • وأعرب الوزراء عن اقتناعهم بأن عام ١٩٨٧ يمكن ويجب أن يكون عام البدء في نزع الأسلحة الكيميائية الكامل والعام • ويعكس البيان الذي أشرت اليه الاهتمام بأعمال هذا المؤتمر وأهمية مفاوضاتنا حول حظر الأسلحة الكيميائية وازالتها •

وتدخل اللجنة المختصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح ، تحت رئاسة السفير غارسيا روبليس من المكسيك ، عامها السابع من العمل النشط بغية الوفاء بولايتها وتقديم مشروع كامل لنزع السلاح الشامل الى الجمعية العامة للأمم المتحدة • ويجب أن نولي المزيد من الاهتمام لهذه اللجنة خلال الشهر الحالي اذ من المفروض أن تدخل مرحلة نهائية من أعمالها •

وأنشيء عدد من اللجان الأخرى • واللجنة المختصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي على وشك أن تبدأ أعمالها تحت رئاسة السفير بولبيزي من ايطاليا • ونظرا لأهمية والحاح المهمة الموكولة له فنحن نأمل أن تتوصل هذه اللجنة ، خلال الشهر الحالي ، الى بعض الاستنتاجات التي ستمكننا من المضي في أعمالنا قداما • وقد اضطلع السفير مايستر من هنغاريا برئاسة اللجنة المختصة للأسلحة الإشعاعية • ولن تكون مهمته سهلة ولكننا ندرك ، أن كلا من منع ظهور الأسلحة الإشعاعية وضمان الأمن لتنمية الطاقة النووية في الأغراض السلمية موضوع بالغ الأهمية لا يمكن لمؤتمر نزع السلاح تجاهله • وهناك دليل آخر على ذلك هو الأهمية الكبيرة التي تولى الآن لمؤتمر الأمم المتحدة الجاري بشأن تعزيز التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية •

وإذ أنتقل الى الجانب السلبي فينبغي أن أشير الى أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن حتى الآن من اتخاذ أي اجراء بشأن البنود الثلاثة الأولى ، التي تتضمن التدابير ذات الأولوية المتعلقة بنزع السلاح النووي • وعدم تمكننا من انشاء هيئات عاملة معنية بهذه البنود الهامة مثل حظر التجارب النووية ونزع السلاح النووي ، قد أصبح ، مع الأسف ، نمطا تتسم به أعمالنا على مدار السنوات الماضية • وفي رأيي أن هناك خطرا في أننا قد نألف أكثر مما يجب انعدام المفاوضات في هذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد • والواقع ، ان هناك تناقضا غير طبيعي في هذا المؤتمر ، الذي يمكن أن يتفاوض ببالغ النشاط حول حظر الأسلحة الكيميائية مثلا ، ولكنه لا يستطيع الاقدام على أهون خطوة عملية فيما يتعلق بحظر التجارب النووية وعدد من البنود الهامة الأخرى •

وكما قلت في البداية فما زال الوقت مبكرا جدا لمحاولة استخلاص أية نتائج من أعمالنا حتى الآن • وبودي أن أعتقد أن هذا القول ينطبق أيضا على نهجنا ازاء بنود المسائل النووية الثلاث • ولنأمل أن الباب لم يغلق نهائيا بعد أمام الأعمال الرامية الى تحقيق حظر التجارب النووية على النحو الذى طلبته منا الجمعية العامة الحادية والأربعون للأمم المتحدة • ولكن فلندرك أيضا أن نيسان/أبريل هو الشهر الأخير لدورة الربيع واننا اذا كنا نريد أن نتصدى بجدية لحظر التجارب النووية فقد حان الوقت لذلك تماما • وفي نيّتي ، بصفتي رئيسا للمؤتمر ، أن أبذل قصاراى لاستكشاف أيّة امكانيات في هذا المجال • والواقع اننا في اجتماع الأمس مع المنسقين بدأنا بالفعل أول تبادل للآراء حول الخطوات العملية التي يمكن القيام بها فيما يتعلق بالبنود الثلاثة الأولى من جدول الأعمال • وفيما يتعلق بحظر التجارب النووية فان اطار العمل المعقول الوحيد الذى ينبغي أن نلتزمه هو اللجنة المختصة • وهناك عدد من مشاريع الولايات لمثل هذه اللجنة سننظر فيها ثانية خلال الأيام المقبلة لنرى ان كان من الممكن تطوير أساس مقبول بالتبادل لقيام لجنة لحظر التجارب النووية • وفيما يتعلق بالبندين الثاني والثالث فقد قدمت مقترحات مختلفة من قبل ، منها مقترحات تتعلق بعقد مجموعة من الجلسات العامة غير الرسمية • وأعتقد اننا ينبغي أن نواصل النظر في هذه المقترحات ، مقترنة فيما يحتمل ببعض المواضيع التي يمكن مناقشتها في مثل هذه الجلسات غير الرسمية •

وهناك عدد من المسائل المفتوحة المتعلقة بتنظيم أعمالنا سيتم تناولها على النحو الملائم •

وأود الآن أن أشرع في أعمالنا المتعلقة باليوم • أولا ، أود أن أعرب للسفير ليتشوفا هيفيا من كوبا ، بالنيابة عن أعضاء المؤتمر وبالأصالة عن نفسي ، عن تقدير المؤتمر العميق للطريقة الفعالة والقديرة التي أدار بها أنشطة المؤتمر خلال شهر آذار/مارس • وقد كانت خبرته بالدبلوماسية المتعددة الأطراف رصيذا ساعدنا على الاهتمام الى حلول لبعض المشاكل الصعبة التي تواجهنا • كما أنه قد أرسى الأساس لمزيد من الأعمال المتعلقة بالاهتداء الى ترتيبات تنظيمية ملائمة لبعض بنود جدول أعمال المؤتمر والتي ظلت في حالة جمود لوقت طويل • وهكذا واصل السفير ليتشوفا هيفيا العمل الناجح للسفير فان غوكسيانغ من الصين ، الذى ترأس المؤتمر خلال شهر شباط/فبراير •

ويواصل المؤتمر اليوم ، وفقا لبرنامج عمله ، نظره في البند ٤ من جدول الأعمال المعنون " الأسلحة الكيميائية " • ولكن طبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، فانه يجوز للأعضاء الراغبين في اثاره أي موضوع متصل بأعمال المؤتمر أن يفعلوا ذلك • وأمامي على قائمة المتحدثين اليوم ممثلو بولندا والجزائر وبلغاريا ونيجيريا •

وعلاوة على ذلك ، يقدم الدكتور أولادالمان ، رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لاستكشاف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، التقرير المرحلي لهذا الفريق كما يرد في الوثيقة CD/745 • ولعلكم تتذكرون ان هذه الوثيقة قد عممت على جميع أعضاء المؤتمر خلال الجلسة العامة التاسعة والتسعين بعد الثلاثمائة •

وأعطي الكلمة الآن لأول المتحدثين على قائمتي ، ممثل بولندا ، السفير توربانسكي •

السيد توربانسكي ( بولندا ) (الكلمة بالانكليزية) : الرفيق الرئيس ، أود أن أبدأ أولا بالاعراب عن ارتياحي اذ أراكم ، ممثل جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، جارة بولندا، وصدقتها الحميمة وحليفاتها ، في مقعد رئاسة مؤتمر نزع السلاح للشهر الأخير من دورة الربيع • وقد كان من حظي ، لا أن أشهد فقط على مدى سنوات مهاراتكم الدبلوماسية ، بل وأن أتعاون معكم عن كذب في

مؤتمرات مختلفة منها مؤتمر نزع السلاح • وهذه المهارات ، مقرونة بخبرتمك الواسعة النطاق فـي المحافل الدولية ، ومقرونة بدفء مشاعركم الشخصية وروح الصداقة لديكم ، تجعلني أشق بأنكم ستقودون المؤتمر بكفاءة وفعالية صوب مزيد من التقدم في أعماله • وبوسعي أن أؤكد لكم أن الوفد البولندي لن يدخر جهدا للتعاون معكم ، باعتباره أيضا منسقا لمجموعة البلدان الاشتراكية أثناء شهر نيسان/ أبريل • وقد استمعت باهتمام بالغ الى رسالة رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، الأمين العام للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ، الرفيق غوستاف هوساك ، التي عبرت عن آراء تشارك فيها بولندا كليا • وكان البيان دليلا واضحا على الأولوية الكبيرة التي تعطيها تشيكوسلوفاكيا لمؤتمر نزع السلاح • واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان وفدى لسلفيكم ، السفير فـان غوكسيانغ من الصين والسفير ليتشوفا هيفيا من كوبا ، اللذين ترأسا أعمالنا في شباط/فبراير وآذار / مارس على التوالي • فلقد كان من شأن دأبهما وإخلاصهما الشخصي أن جعلنا المؤتمر أقرب الى حل بعض القضايا المعلقة •

ان الغرض من بياني اليوم هو ابداء بعض الملاحظات فيما يتعلق بالبند ٥ من جدول الأعمال - منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • لقد لاحظ وفدى مع الارتياح اعادة انشاء اللجنة المخصصة في بداية هذه الدورة الربيعية للمؤتمر وكان أملنا استمرارا هادفا لما أنجزته اللجنة في السنة الماضية ، ولكن آملنا تضاءلت الى حد ما ، مع الأسف، وتبعثر عمل اللجنة منذ شهر •

لقد رجا قرار الجمعية العامة ٥٣/٤١ مرة أخرى من مؤتمر نزع السلاح " أن يعيد انشاء لجنة مخصصة يمنحها ولاية كافية ••• لاجراء مفاوضات لبرام اتفاق أو اتفاقات حسب الاقتضاء بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه " • ونحن نعتبر ان الولاية تشمل أيضا النظر في مقترحات بتدابير ترمي الى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي كخطوة منطقية تالية بعد العمل الموضوعي الذي اضطلعت به اللجنة في السنة الماضية ، ولكننا لا نرى في ذلك سوى تنفيذ جزئي للفقرة ٨ من القرار ٥٣/٤١ •

لقد أدى امتناع دولة واحدة عن التصويت الى الحيلولة دون اتخاذ هذا القرار بالاجماع ، ولكننا نأمل الا تمنع أية دولة المؤتمر في نهاية المطاف ، من الاستجابة لطلب الجمعية العامة استجابة كاملة والاضطلاع بالعمل الذي صوتت جميع الدول تقريبا لصالحه في الجمعية العامة •

ان الوفد البولندي يفضل بالتأكيد الاشتراك في عمل هيئة ذات ولاية تفاوضية صريحة، لا لمجرد اننا نفضل اتباع موقف يتماشى مع ما أيدناه في الجمعية العامة ولا لمجرد اننا نعتبر مؤتمر نزع السلاح محفلا تفاوضيا في المقام الأول ، ولكن لأننا أيضا نعتقد اعتقادا راسخا ان الوقت حان منذ مدة طويلة لأن يصبح منع سباق التسلح في الفضاء موضوعا للمفاوضات • لا شك في اننا نعترف بوجود صعوبات وشكوك شتى في هذا الميدان ، ولكننا نعتقد ان مثل هذه المشاكل يمكن أن تعالج على أفضل وجه في اطار عملية المفاوضات لا خارجها • وما زال وفدى على اعتقاده ان جميع الوفود ستجد ان عاجلا وان أجلا ألا مفر من التوصل الى وجهة النظر هذه •

ان الولاية التي اعتمدها على أساس التراضي تتيح القيام بما هو أكثر بكثير من المشاورات غير الرسمية بشأن برنامج العمل ، وان السبات الطويل للجنة المخصصة هو أمر يثير قلقا بالغا لدى وفدى • ولكننا نعتقد ان الصعوبات ستذلل وان العمل سيبدأ قريبا ، والا فستعين علينا مرة أخرى أن نضمن تقرير مؤتمر نزع السلاح جملة تقول انه لو كانت اللجنة قد بدأت عملها في وقت أبكر لكانت انجازاتها أكبر بكثير •

الى الآن لم يحدث وزع لأسلحة ضاربة في الفضاء الا ان هذه الحالة توشك أن تتغير. فالمفهوم الأمريكي للشبكات الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية ، كما وصف في مبادرة الرئيس ريغان للدفاع الاستراتيجي ، ينطوي على آثار سياسية واستراتيجية وعسكرية شديدة الخطورة . وأول الدروس التي يمكن استفادتها من التجارب التي سجلها التاريخ ان الأمن هو قبل كل شيء مهمة سياسية وأن ادخال شبكات الدفاع المضادة للقذائف التسيارية لن يحل مشكلة الأمن ، وأن وزع الأسلحة في الفضاء سيدخل حتما في علاقة استراتيجية مستقرة بصورة ملحوظة بين الشرق والغرب درجة لم يسبق لها مثيل من التشكك والعصية نتيجة لمحاولة الرد بالأسلحة والمعدات على أسئلة سياسية .

ان ظهور شبكات الدفاع المضادة للقذائف التسيارية سيؤدي الى سباق تسلح كامل أو تسام ويجعل نزع السلاح مستحيلا ، والموضوع معروف بما فيه الكفاية وليست هناك حاجة الى المزيد من الأسهاب في بحثه ، ولكن من الجدير بالذكر ان مبادرة الدفاع الاستراتيجي اكتسبت فور اطلاق العنان لها قوة دافعة في الولايات المتحدة بصرف النظر عن أي اطار دولي . ومن شأن التكنولوجيات الجزئية ومختلف تفرعاتها الثانوية ان تدعم اما استحداث أسلحة جديدة أو تحسين الأسلحة القائمة ، وهي تؤدي الى ذلك بالفعل قبل اتخاذ قرار نهائي حول " ما اذا كانت المبادرة مجدية ككل " ، مما يجعل " مساهمة " المبادرة في التعجيل بسباق التسلح مساهمة متعددة الأوجه حقا .

ما هو الهدف الفعلي الذي يكمن خلف مبادرة الدفاع الاستراتيجي ؟ من المعترف به على نطاق واسع أن الاعتقاد بأن احراز تقدم تكنولوجي رئيسي يمكن أن يفضي الى تحسن عظيم في الأمن ليس الا وهما خطيرا ، فالأمن الحقيقي لا يمكن تحقيقه الا عن طريق التعاون مع الخصم المحتمل لا على حسابه .

ان المفهوم الأساسي لمعاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية-الردع المضمون بصورة متبادلة -لا يزال صحيحا في ضوء هذه الفرضية . واسمحو لي أن أقتبس ما قاله الرئيس نيكسون في تفسير قراره بالتخلي عن مفهوم الدفاع العام عن البلد لصالح شبكة محدودة للقذائف المضادة للقذائف التسيارية بغية حماية قوات الرد الأمريكية . " ان أقوى نظام دفاعي درسناه ، أعني الذي يستهدف حماية مدننا الرئيسية ، لا يمكنه منع حدوث خسائر هائلة في الأرواح في القوات الأمريكية نتيجة لهجوم سوفياتي شامل متعمد . وقد يبدو في نظر الخصم كمقدمة لاستراتيجية هجومية تهدد قوة الردع السوفياتية " . هذا هو الحال انن .

ان معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية من معالم النهج السياسي ازاء كبح سباق التسلح ، وتجنب نشوب حرب نووية ، واشاعة الأمل بأن بإمكان الأمم وقادتها العمل على منع نشوب الحرب النووية . وقد أثبتت هذه المعاهدة قدرا عظيما من الفعالية في منع سباق التسلح في الفضاء .

فهي تنص على حظر استحداث أو اختبار أو وزع شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية في الفضاء ، بما في ذلك الشبكات التي تعتمد على تكنولوجيا غريبة . ولذا ينبغي تعزيز المعاهدة والامتنال لها بدلا من تحوير لغتها وتشويه معناها الأساسي ، كما تجلى في مذكرة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ فيما يتعلق بسجل تصديق الولايات المتحدة عليها .

ولقد أكد السيناتور سام نون مؤخرا أن "بحوثه قد جعلته يستنتج بما لا يترك مجالا للشك أن تصديق الكونغرس على المعاهدة في عام ١٩٧٢ قد استند الى تفسير تقييدي لها " . كما أن القاضي سوفر الكاتب الرئيسي للمذكرة المشار اليها أعلاه " قد تنصل صراحة وتكرارا من مسؤولية وضع مذكرة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ . . . .

فلنأمل أن يكون في هذه الاشارات ما يبشر بمستقبل أفضل لمعاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية " .

ان مستقبل المعاهدة هو بالطبع أمر يدخل بالكامل في نطاق اختصاص الأطراف المتعاقدة ، بيد أن للمعاهدة آثارا فيما يتعلق بأمن العالم قاطبة ، وللمجتمع الدولي الذي تمسه هذه الآثار حق مشروع في الاعراب عن آرائه في هذا الشأن . ولذلك يمكن الاعراب عن الأمل في أن تجد الولايات المتحدة في امكانها قبول اقتراح الاتحاد السوفياتي بتعزيز نظام هذه المعاهدة والاتفاق على ما تحظره المعاهدة وعلى ما تجيزه ، فهذا سيؤدي ولو الى ابقاء شبكات الدفاع المضادة للقذائف التسيارية في المختبرات حسبما اقترحه الرئيس ريغان في الأصل .

وبعد مضي ثلاثين سنة على اطلاق أول تابع للأرض ، يمكن القول عن ثقة بأنه لم تحدث أية منازعات كبرى فيما يتعلق بالوضع القانوني للفضاء الخارجي وللأجرام السماوية . ولقد أثبتت المجموعة القائمة من القوانين الفضائية - مهما كانت ناقصة - قدرتها على أن تنظم بفعالية العلاقات بين الدول في استكشاف الفضاء واستخدامه والحيلولة - حتى الآن - دون امتداد سباق التسلح الى هذه البيئة . ويزيد من وضوح أهمية هذا النظام القانوني الجهود الجهدية التي يبذلها لتفادي أحكامه أولئك الذين يودون الشروع في انتهاج سياسة المركبات الفضائية الحربية .

لا شك في أن النظام القانوني القائم للفضاء الخارجي ليس كاملا ، الا أن النقاط الضعيفة والفجوات لا تجيز بمجرد وجودها الحكم المسبق بعدم جدوى أى نظام قانوني مثل هذا ، فكل شيء يعتمد على توفر ارادة سياسية واختيار سياسي - أى على الغرض المتوقع من أى تنظيم قانوني معين . وينبغي وفقا لاتفاقية فيينا لقانون المعاهدات تفسير كل معاهدة بحسن نية وفقا للمعنى العادى الذى ينبغى اعطاؤه لمصطلحات المعاهدة في سياقها وفي ضوء هدفها وغايتها . وهكذا يرى وفدى أن الثغرات في قانون الفضاء يجب ألا تستخدم لنشر الأسلحة بغزارة في الفضاء الخارجي ، ذلك لأن الهدف الأساسي والقصد الواضح من أي اتفاق ذي صلة بمراقبة الأسلحة هما حظر أو تقييد الأنشطة العسكرية وليسس تبرير التوسع في سباق التسلح .

ولا يمكن التشكيك في الحاجة الى قيام المجتمع الدولي بتنظيم شامل أكثر تفصيلا للأنشطة الفضائية المعاصرة وخصوصا المقبلة ، والطابع العالمي الذى يتسم به جوهر الموضوع يتطلب ، على نحو ما تم التشديد عليه في مناسبات عديدة في هذه القاعة ، حلولا عالمية . ومن الطبيعي تماما أن يشرع مؤتمر نزع السلاح في الاضطلاع بهذه المهمة - وهي مهمة بالغة الصعوبة ولكن يتعين الاضطلاع بها . وفي رأينا ان العمل بشأن تحديد وتحليل النقاط الضعيفة والثغرات في النظام القانوني القائم للفضاء الخارجي قد أنجزته بالفعل اللجنة المخصصة خلال دوراتها السابقة ، والضروري الآن هو البدء في مفاوضات تستهدف تحسين وتعزيز هذا النظام .

ويلزم اتخاذ مزيد من التدابير لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، ومن الموءكد أنه سيكون من المستصوب التعويل على حل لجميع المشاكل عن طريق اعتماد اتفاق واحد . ونحن جميعا متفقون على ضرورة الشروع في عملية يمكن من خلالها التوصل خطوة خطوة الى اتفاق أو اتفاقات تصاغ بصورة تدريجية ويكون هدفها النهائي استبعاد خطر التنافس المهلك في الفضاء .

ولدى النظر في المسائل ذات الصلة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي حسبما هو منصوص عليه في ولاية اللجنة المخصصة ، ينبغي لهذه اللجنة أن تشرع على الفور في اجراء مناقشة محددة بشأن التدابير الرامية الى ازالة امكانيات وزع الأسلحة في الفضاء . والوفد البولندى يشعر بارتياح عميق اذ يدرك ان سائر الوفود تود اتباع موقف مماثل ، كما ثبت بصورة قاطعة من المقترحات



التي ناقشتها خلال هذه الدورة وفود الاتحاد السوفياتي وفرنسا ومصر وهولندا وفنزويلا ورومانيا ومنغوليا، والتي تشكل أساسا طيبا جدا لبدء عمل جدي في اتجاه صياغة صكوك دولية فعالة • ووفدى مستعد للمشاركة في هذا العمل بصورة نشطة •

ليست هناك حتى الآن ، كما سبق لي أن أوضحت ، أسلحة ضاربة في الفضاء ، ولهذا السبب يرحب وفدى ترحيبا خالصا بالاقتراح السوفياتي الذي يرمي الى حظر استخدام القوة في الفضاء الخارجي ومن الفضاء ضد الأرض ، فمن شأن مثل هذا الحظر أن يعزز كثيرا من الامتناع العام عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها كما تجسد في ميثاق الأمم المتحدة وان يستكمل له ليناسب أحوال عصر الفضاء النووي ، ولن يكون مجرد دعامة قوية ضد وجود أسلحة في الفضاء بل انه سيسهم في عملية بناء الثقة ككل وفي زيادة تعزيز الاستقرار الاستراتيجي •

ولكن التفكير الواقعي يحتم على المرء افتراض أن صياغة الصك المذكور أعلاه ستستغرق بعض الوقت ، والوقت فيما يتعلق بمسائل الفضاء ينفذ بسرعة فضائية • وهكذا يمكن للموتمر وهو يعمل على حظر استخدام القوة في الفضاء ، أن ينظر في تدابير اضافية لمنع واحباط وضع الأسلحة في مدار حول الأرض • فعلى سبيل المثال يمكن للموتمر ، حسبما اقترحت ايطاليا وأيدته فنزويلا موعرا أن يناقش اعتماد بروتوكول لمعاهدة الفضاء الخارجي يحظر كتدبير مؤقت ، وزع الأسلحة الضاربة في الفضاء ، دون الحاجة الى صياغة صك قانوني جديد تماما لهذه الغاية •

ونحن ندرك بالتأكيد أنه سيتعين حل مسألة هامة من مسائل التعريف - أعني أنه ينبغي اعطاء تعريف لما يشكل " سلاحا ضاربا " • وقد تم الاضطلاع بعمل ذي شأن حول هذا الموضوع خلال الدورة السابقة للجنة ، وينبغي مواصلة هذا العمل واستكماله أثناء هذه الدورة • وهناك رأي واسع الانتشار في الأوساط العلمية يقول ان من الممكن ، انطلاقا من الخصائص التقنية ، التمييز من ناحية بين الشبكات السلبية الموجودة فعلا في الفضاء ، ومن ناحية أخرى بين الأسلحة الفعالة أو الضاربة التي يقصد استخدامها داخل الفضاء أو الى الفضاء أو من الفضاء • هذه الأسلحة غير موجودة بعد ، ولكن العمل جار على قدم وساق لاستحداثها ، في بلد واحد على الأقل • واذا كان العلماء على حـق فسيمكن حتما ، بالتالي ، صياغة صكوك قانونية تحظر الأسلحة الضاربة الفضائية وتتيح التحقق المناسب منها •

ولقد ناقشت وفود عديدة في مناسبات عديدة مشكلة حماية التوابع الاصطناعية ، والوفدى البولندي يويد تماما صياغة صك قانوني دولي يضمن حصانتها • ومن شأن مثل هذا الصك أن يسهم أيضا في انشاء الوكالة الدولية لمراقبة التوابع الاصطناعية التي اقترحتها فرنسا ، والتي يمكن أن تشكل الجزء الأساسي من المنظمة الفضائية الدولية التي اقترحتها الاتحاد السوفياتي • وأود أن أسترعي جميع الوفود لا الى مجرد الجاذبية الرسمية للاقتراحين المذكورين ، بل أيضا الى النتيجة المميزة والمنطق الملازم للتعاقد ، فذلك لا يحدث بمحض الصدفة بأي حال من الأحوال •

وثمة ملاحظة أخرى فيما يتعلق بحصانة التوابع الاصطناعية هي أن هذه الحصانة ينبغي أن تمنح لجميع التوابع الاصطناعية ، اذ يحدث أن تثار أحيانا مشكلة الطبيعة المزدوجة للوظائف العسكرية للتوابع ، ويدفع بأن التوابع التي يتم وزعها للتحقق من الالتزامات بالحد من الأسلحة يمكن أن تستخدم في الوقت نفسه لأغراض جمع معلومات عسكرية حساسة • نعم قد يحدث هذا ، ولكن رسم الخط الدقيق الفاصل بين مختلف وظائف التوابع الاصطناعية أمر شبه مستحيل ومن الممكن مقارنته

بمسألة التحقق مما يجري في الأبحاث في المختبرات بشأن أي موضوع من المواضيع ، فمن غير الممكن رصد ما يحدث في عقل العالم ومن المستحيل كذلك أن تعرف مسبقا الطريقة التي تت بها برمجة الحاسب الالكتروني لتابع اصطناعي معين . ولذلك فان الطريقة الوحيدة لحل هذه المشكلة هي منح الحصانة لجميع التوابع الاصطناعية .

ولجعل الحصانة القانونية أكثر فعالية ، ينبغي لنا أيضا أن نحظر وسائل خرقها ، أي الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية ، قبل وزعها ، إذ أن فرض حظر على مثل هذه الأسلحة المضادة ، بما في ذلك تصفية الشبكات القائمة منها ، سيسهم كثيرا في تعزيز التوازن الاستراتيجي وبناء الثقة ، فضلا عن أنه ، باعتباره تدبيرا للحد الفعلي من الأسلحة سيمثل تقدما هاما على الطريق في اتجاه نزع السلاح العام .

والمشكلة الهامة التالية المتصلة بحماية التوابع الاصطناعية والتي كثيرا ما أثيرت في هذه القاعة ترتبط بتزايد حركة المرور في الفضاء وما يسمى بالأجسام الفضائية المزدوجة الغرض أو المزدوجة القدرة ، إذ يخشى امكان الهجوم على مركبة فضائية بمجرد خبطها بجسم فضائي آخر أي دون حاجة الى استخدام سلاح بالضرورة . ويمكن ايجاد حل لهذا عن طريق ابرام اتفاق بشأن " قواعد مرور " حسيما اقترحه بالفعل وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية وأيده بعض الوفود الأخرى . وما أود أن أسترعي الانتباه اليه في هذا الصدد هو أن المفهوم موضوع البحث قد عززته مؤخرا أدلة اضافية ذلك لأن اتفاق " قواعد المرور " ينبغي من الناحية المنطقية أن يكون جزءا أساسيا من المدونة الفرنسية المقترحة لقواعد سلوك الدول في الفضاء . وهنا أيضا يشكل المقترحان المختلفان المقدمان من وفدين مختلفين كلا واحدا منطقيا .

ان كل مفهوم من المفاهيم الثلاثة التي جرى بحثها أعلاه وهي نظام الحماية الدولية للتوابع الاصطناعية ، وفرض حظر على الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية ، واتفاق " قواعد المرور " ، سيكون اذا ما نفذ خطوة ذات شأن على الطريق في اتجاه تأمين فضاء سلمي . ولكن هذه المفاهيم مرتبطة ومتكاملة تماما ، ولذلك نرى ان أفضل شيء يمكن للمؤتمر أن يفعله هو التحول من الكم الى النـوع والشروع في العمل في اتجاه مفاوضات على صكوك دولية في تلك المجالات الثلاثة . وستكون تلك خطوة شجاعة وستتطلب قدرا كبيرا من الجرأة والقدرة المبدعة ولكنها ستمثل ردا مسوعولا على التحديات التي يواجهها المؤتمر الآن ، ذلك لأنه ما من شك في أن هذه المجموعة من الاتفاقات ستفضي ، فور بدء نفاذها ، الى بيئة سياسية جديدة في نوعها . والى أن يتم ذلك يمكن لأي تقدم كبير في المفاوضات أن يسهل المضي للأمام في المفاوضات الثنائية .

وأخيرا وليس بآخر تأتي مسألة التحقق التي ستثير في الفضاء صعوبات جدية نظرا للاتساع الهائل لهذا المجال وللتقدم التكنولوجي في الأنشطة الفضائية . هذا صحيح ولكن من الجدير بالذكر أن كل يوم من التأخير في استحداث نظام سيزيد من خطورة هذه الصعوبات ذلك لأن تزايد تعقيد الأسلحة يفضي من الناحية الموضوعية الى زيادة تعقد مهمة التحقق . وعلى هذا الأساس يوعيد وفدي المبادرة السوفياتية التي تدعو الى النظر في امكانية انشاء هيئة تفتيش دولية مهمتها مراقبة عدم وزع الأسلحة في الفضاء ويمتد نطاق حقوقها الى حد التفتيش الموقعي . وهل يمكن تصور نظام أكثر صرامة ؟ أود بالاضافة الى ذلك أن أسترعي انتباه المؤتمر مرة أخرى الى المنطق الواضح في هذه الخطوة ، فهئية التفتيش الدولية ، التي يمكن أن تكون شعبة تابعة للمنظمة الفضائية الدولية ، ستكون بمثابة حلقة لا مفر منها في السلسلة المبينة أعلاه من الهياكل والصكوك ، وهي كلها مجتمعة ستشكل اطارا سليما لنظام استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية .

هذه هي المهام التي يرى الوفد البولندي أنها ينبغي أن تصبح المجال المثمر لأنشطة اللجنة المخصصة للفضاء الخارجي في ظل التوجيه القدير من جانب السفير ألدو بولييزي • واننا نأمل أن تشرع اللجنة في هذا العمل على الفور لأن الوقت قد بدأ ينفذ بل - واسمحوا لي أن أكرر - ان الوقت فسي مسائل الفضاء ينفذ بسرعة فضائية •

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ): أشكر السفير توربانسكي ، ممثل بولندا ، على بيانه وعلى الكلمات الطيبة الموجهة الى الرئيس • وأعطي الآن الكلمة الى السفير حسين ممثل الجزائر •

السيد حسين ( الجزائر ) ( الكلمة بالفرنسية ): سيدي الرئيس ، واذ أخذ الكلمة للمرة الأولى ، أود أولاً أن أهنئكم على توليكم رئاسة أعمالنا لشهر نيسان/أبريل وأعرب عن ارتياحي المزدوج اذ يتولى هذا المنصب ممثل تشيكوسلوفاكيا ، البلد الذي يحتفظ معه الجزائر بعلاقات صداقة تقليدية ، والزميل الذي كان لي شرف التعرف عليه في نيويورك منذ ٢٥ سنة •

وأود أن أعرب للسفير فان فوكسيانغ من الصين والسفير ليتشوفا هيفيا من كوبا عن امتناني للمساهمة القيمة التي قدمها في بداية الدورة الحالية للمؤتمر • واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن شكري للممثلين الذين رحبوا بي وأود أن أؤكد لهم تعاوني التام بالاضافة الى استعداد وفدى لتقديم كل المساهمة الممكنة لحسن أداء أعمالنا • وأود أن أعرب عن تعازي الخالصة الى وفد الولايات المتحدة الأمريكية لوفاة السفير دونالد لويترز وعليه فاني أنضم الى التحية الاجماعية الموجهة الى ذكراه •

لقد افتتحت دورة المؤتمر منذ سنة في مناخ من التفاؤل يبرره في جملة أمور الحوار الذي جرى بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي والتعهدات التي اتخذها الطرفان في الاعلان المشترك المعتمد في أعقاب اجتماع القمة في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ • وقد أعرب الجميع عن الأمل في أن عملية تفاوض جديدة بشأن نزع السلاح ستبدأ أخيرا وأن دينامية حقيقية لتهدئة المناخ الدولي سيتم الشروع فيها •

غير أننا مضطرون أن نلاحظ أن هذا الأمل لم يتحقق بعد • فقد اتسمت سنة ١٩٨٦ بصفة رئيسية بتكثيف سباق التسلح ، واللجوء المتزايد الى القوة في مناطق مختلفة من العالم ، واستمرار العقبات التي لا تزال تعرقل الشروع في عملية حازمة في ميدان نزع السلاح •

وعند تقييم السياق الدولي الذي تجرى فيه الدورة الحالية للمؤتمر ، لا نستطيع أن نتجاهل هذا الرصيد الذي يثير من نواح مختلفة شعورا بالاحباط •

ومن ناحية أخرى لا نستطيع أن نتجاهل أن هناك اليوم علامات جديدة تبشر بالخير لاقامة حوار بناء بين أقوى دولتين عسكريتين في العالم • ويلاحظ هذا الحوار في الارادة التي أعلن عنها الطرفان للدخول في مفاوضات من أجل القضاء التام على فئة معينة من أسلحتهما النووية • وان نجاح هذه المفاوضات من شأنه أن يقدم ، اذا كانت هناك بعد حاجة الى ذلك ، البرهان على أن أمن الأمم ينبغي ألا يباحث عنه في تكديس الأسلحة بل في تخفيضها تخفيضا تدريجيا ومتواصلا •

وانطلاقا من هذه الملاحظة نستطيع في النهاية أن نعرب عن الأمل في أن هذا المنطق نفسه سيسود في المفاوضات بشأن كل الأنواع الأخرى من الأسلحة • ويوئل أيضا أن استعداد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في المفاوضات الجارية سيتم الى النظر في البنود المدرجة في جدول أعمال المؤتمر ، وأن ذلك سيعزز ايجاد مناخ يتسم بالثقة ، لا غنى عنه للبدء في عملية حقيقية لنزع السلاح وتحقيق السلم المتساوي للجميع •

وغني عن البيان أن الدخول في تحديات من هذا النوع يتطلب اجراءات حاسمة ومساهمة المجتمع الدولي بأكمله . وفي مجال نزع السلاح ، لا يمكن أن تحل المفاوضات الثنائية ، مهما كانت أهميتها ، محل المفاوضات المتعددة الأطراف . وكما أكد رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز في اعلان هرارى ، في أيلول/سبتمبر الماضي ، " ينبغي للمفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح أن تسهل وتكمل بعضها البعض لا أن تعرقل أو تحول دون تحقيق هذه المفاوضات " .

وفي هذا السياق ، فإن مؤتمر نزع السلاح بوصفه تعبيرا عن ديمقراطية المناقشات في مجال نزع السلاح يمثل اطارا فريدا من نوعه ولا يمكن الاستعاضة عنه . ومن المؤسف أن تقتصر هذه الهيئة على دور ثانوى كما يتبين ذلك من نتيجة ثماني سنوات من العمل .

وتأخذ هذه الحالة بالطبع أهمية خاصة عندما ينظر الى الطريق المسدود فيما يتعلق بالمسائل النووية . وتمثل هذه الحالة بالاضافة الى ذلك تناقضا غريبا مع الطابع ذي الأولوية المعترف به بشأن هذه المسائل والطلبات الملحة التي تصدر عن المجتمع الدولي لتحرير الانسانية من التهديد بالفناء النووي ، كما تشهد بذلك مرة أخرى قرارات الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة ، واطار هرارى لبلدان عدم الانحياز .

ان هذه النداءات المتضاربة ، بالاضافة الى اقرار الجميع بأنه " لا يمكن احراز انتصار في حرب نووية ولا ينبغي خوض مثل هذه الحرب على الاطلاق " ، ينبغي أن يحث المؤتمر على انشاء هيئات فرعية ملائمة في اطار البندين ٢ و ٣ من جدول الأعمال .

ان العقبان التي اعترضت منح ولاية تفاوضية للجنة المختصة لوقف التجارب النووية تشير نفس التساؤلات بشأن الرغبة في وقف سباق التسلح النووى وعكس اتجاهه .

وان التوصل السريع الى معاهدة بشأن الحظر الكامل للتجارب النووية ، وهو الأمر الذي ينادي به المجتمع الدولي بكل ارادته ، لا يزال له أكثر من أي وقت مضى أهميته لاسيما ومتابعة هذه التجارب لا تهدف اليوم الى تحسين الترسنات النووية على الأرض فحسب بل وأيضا الى استحداث أسلحة في الفضاء الخارجي .

ومن المؤسف ، ازاء هذه الحالة ، أن الفرصة التي وفرها الوقف الاختياري من جانب احدي الدولتين العظميين في مجال التجارب النووية لم تغتم لاجراء المفاوضات المنتظرة في اطار البندين ١ و٢ من القرار ، وان التقارب الملاحظ ، أثناء الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة ، بين المواقف المختلفة بشأن النهج المتبع في مسألة حظر التجارب النووية ، يستحق بالطبع التقدير على النحو الواجب . غير أنه لا تزال هناك مسألة مطروحة تتعلق بمعرفة ما اذا كان هناك ، داخل المؤتمر ، الاستعداد اللازم والمشارك للعمل من أجل تحقيق تقدم حقيقي في وضع معاهدة تحظر التجارب النووية حظرا كاملا .

ومن بين المسائل ذات الأولوية التي ينظر فيها مؤتمرنا مسألة ذات أهمية تتعلق بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وان هذا الاهتمام ينجم بالطبع عن قلق عميق ومشروع ازاء الخطر الناشيء عن هذا البعد الجديد لسباق التسلح والذي يهدد أمن الجميع .

لقد أعرنا عن اقتناعنا في عدة مناسبات بأن توسيع نطاق سباق التسلح ليشمل الفضاء الخارجي لا يمكن الا أن يزيد من امكانية المواجهة ويمعن في الابتعاد بنا عن تحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل .

ان الأعمال التحضيرية الجارية الرامية الى استحداث منظومات جديدة من الأسلحة لنصبها في الفضاء تزيد من الحاح عملية البدء في المفاوضات المنتظرة منذ مدة طويلة في اطار البند ٥ من جدول أعمالنا .

ومن ناحية أخرى ، فان الارادة المشتركة لاقضاء الفضاء الخارجي عن المنافسة الجارية بين الدول الكبرى ، الأمر الذي نلاحظه في قرارات الجمعية العامة ، كان ينبغي أن يودي الى منح ولاية تفاوضية حقيقية للجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

ومما لا شك فيه أن عملية صياغة اتفاقية لمنع الأسلحة الكيميائية دخلت في مرحلتها الحاسمة . وان التقدم المحرز خلال الدورة الماضية ، برئاسة السفير كرومارتي ، يشكل حتما نتيجة مشجعة وعاملا حافزا في المفاوضات الجارية . وبالطبع لا تزال هناك اتفاقات ينبغي التوصل اليها بشأن جوانب هامة في اتفاقية مقبلة ولكن ينبغي ألا يستخدم هذا لابعادنا عن هدف ابرام هذا الصك . ان المرونة والتساهل المتبادلين لا يزالان في هذا الصدد أهم ضمان لتجاوز العقبات التي تعترض الطريق من أجل الصياغة النهائية للاتفاقية المقبلة . وان الاقتراحات المسجلة في هذا المجال أثناء الأسابيع الماضية هي في رأي وفدي مثال يستحق أن يقتدى به للتوفيق بين النهج المختلفة .

ومن ناحية أخرى نحن مقتنعون بأن كفاءة وخبرة الرئيس الجديد للجنة المخصصة ، السفير ايكبوس ، ستكون مساهمة كبيرة للاستفادة من سنوات بذلت فيها جهود كبيرة لدراسة الجوانب المختلفة لمشروع الاتفاقية وايجاد الحل الملائم بشأن المسائل التي لا تزال معلقة .

ان ابرام اتفاق يقضي بالازالة الكاملة للأسلحة الكيميائية سيشكل نتيجة هامة بالنسبة للمفاوضات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح . ومن الواضح أن أهمية هذا الاتفاق ستزداد اذا انضمت اليه كل الدول . ولذلك فمما لا غنى عنه ألا يترجم الحظر المتوقع للأسلحة الكيميائية الى تدابير تمييزية أو الى عراقيل تعترض الصناعات الكيميائية التي لها كما نعرف أهمية خاصة في عملية تنمية بلداننا .

وفي نفس هذا الاتجاه ، نرى أن الاتفاقية المقبلة ستزداد قوة اذا شجعت على تعزيز التعاون الدولي في مجال الصناعة الكيميائية . وفي هذا الصدد لا نستطيع الا أن نؤكد على أهمية البند ١١ في مشروع الاتفاقية .

ان موعمتنا ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ، مدعو الى أن يقدم في نهاية الجزء الأول من دورته مشروعا كاملا لبرنامج شامل لنزع السلاح . وهذا بالطبع تحد كبير من عدة نواح ويستحق اهتماما خاصا من جانبنا . والواقع ان اتفاقا بشأن مشروع برنامج شامل لنزع السلاح يمثل جائزة عادلة للعمل المضني الذي أجري منذ عدة سنوات برئاسة السفير غارسيا روبليس . وهو يشكل أيضا وسيلة بالنسبة لكل واحد منا ليؤكد مرة أخرى التزاماته التي تعهد بها في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح .

وأخيرا ستكون لهذا الاتفاق أهمية رمزية عشية عقد موعتمر نزع السلاح والتنمية والهدوء والاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . وعلى كل حال لا يزال نفس التحدي قائما ، ألا وهو معالجة التفاعل بين مشاكل نزع السلاح والتنمية والأمن والشروع بطريقة حاسمة في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق أمن جماعي حقيقي .

ان قرب انعقاد الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح يعني ، كما أشار الى ذلك عدة متحدثين ، أنها ستكون فرصة ممتازة لاجراء تقييم ممحص لنتيجة عملنا واطهار اصرارنا على تحمل مسؤوليةنا ، بوصفنا أعضاء في الهيئة الوحيدة المكلفة بالمفاوضات المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح . وهذا بلا شك توقع مشروع لا يصح تجاهله دون اهدار مصداقية المؤتمر نفسه .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أشكر ممثل الجزائر على بيانه وعلى الملاحظات الرقيقة الموجهة للرئيس . الكلمة الآن لممثل بلغاريا ، السفير تيلالوف .

السيد تيلالوف ( بلغاريا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : الرفيق الرئيس ، أنا أيضا أستهل بياني بتهنئتك بحرارة لتوليك منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح لشهر نيسان/أبريل . وبما ان بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا بلدان اشتراكيان تربطهما علاقات ممتازة ، فانهما سيسهلان الى حد كبير التعاون بين وفدينا . وأود أن أعرب عن ارتياح وفدي لتوليك منصب الرئاسة أيها الرفيق فيفودا . لقد انضمنا نحن وياكم الى هذه الهيئة في نفس الوقت تقريبا . ونجنا منذ ذلك الوقت في اقامة علاقات ودية جدا فيما بيننا ، وأؤكد لكم اليوم اني سأبذل ووفدي قصارى جهدا لدعم مساعيكم الرامية الى دفع عجلة أعمال هذا المؤتمر دعما كاملا . ولقد استمعنا باهتمام بالغ وانتباه كبير للرسالة الهامة التي وجهها الى المؤتمر رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا ، غوستاف هوساك ، وان وفدي ليوعيده تماما . وهل لي أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لأشكر سلفكم السفير ليتشوفا هيفيا ، الذي أدى واجباته على نحو بارز في الشهر السابق .

أود أيضا في كلمتي اليوم أن أتحدث بايجاز عن البند ٥ المعنون " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " .

لقد جرت مناقشات حية بشأن هذه المسألة في الجلسات العامة وفي الهيئة الفرعية المعنية . وهذا تعبير عن القلق المتنامي ازاء وجود خطر حقيقي من مد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي . وكان هذا الخطر في أذهان وزراء خارجية الدول الأطراف في حلف وارسو الذين اجتمعوا في موسكو في الأسبوع الماضي ودعوا الى " الانهاء الفوري لتنفيذ مبادرة الدفاع الاستراتيجي " ، فضلا عن استحداث مشاريع مثل " مبادرة الدفاع الأوروبي " .

ان وفد بلغاريا ، الى جانب غالبية الوفود في هذا المؤتمر ، يشعر بالانزعاج ازاء التقارير الأخيرة التي تفيد بأن مرحلة " البحوث " في برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي تقترب من نقطة سيتخذ فيها قرار بشأن الاختبارات الميدانية وما يتلوها من وزع لأسلحة فضائية . ان هذه الخطوة من شأنها أن تفضي الى تسليح الفضاء الخارجي وتفجر جولة بالغة الخطورة في سباق التسلح . وهكذا يكون من شأنها احباط الجهود المبذولة لتحقيق الهدف المتفق عليه بوجه عام والمتمثل في منع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي .

لقد تحدث ممثل مصر الموقر السفير الفرارجي عن ذلك في الجلسة العامة المعقودة في ١٧ شباط/فبراير . ونحن نشعر معه بالحيرة اذ كيف نفهم ان الهدف المعلن للمفاوضات الشائبة المتعلقة بالأسلحة الفضائية والنووية هو " منع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي في حين تقوم الولايات المتحدة في الوقت نفسه باستحداث منظومات للأسلحة الفضائية ، بغرض وزعها ، وهي منظومات تجري المفاوضات حاليا بشأن حظرها وتدمير المنظومات القائمة " . وفي اليوم نفسه ، لفت ممثل سري لانكا الموقر ، السفير دانابالا ، اهتمامنا بحق الى أن " مناقشاتنا تجري هنا بينما يجري التخطيط لاتخاذ خطوات لا رجعة فيها لوضع أسلحة في الفضاء " .

وربما لست في حاجة الى أن أقول المزيد لأوضح أن التفكير في تدابير لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي هو مسألة عاجلة • وينبغي أن تكون درجة الحاج هذه المهمة على نفس مستوى تعزيز هدف نزع السلاح النووي المعترف بوجه عام بأن له الأولوية العليا • ولا يمكن أن يكون الحال بخلاف ذلك إذ من الصعب على المرء أن يتصور حدوث تخفيضات حادة في الترسانات النووية الاستراتيجية ان كان سيتم وزع أسلحة في الفضاء الخارجي • ولذا نأمل أن تؤدي المفاوضات الشائبة المتعلقة بالأسلحة الفضائية والنوية الى تحقيق نتائج قريبا •

ان مهمة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي لها جوانب عالمية • فمن شأن تسليح الفضاء الخارجي أن يوتر مباشرة على المصالح الأمنية لكل الأمم • ولذا فان جميع الدول لها حق وعليها التزام بالمشاركة في الجهود المبذولة لتجنب هذا السباق والاسهام فيها • ان موتمر نزع السلاح ، باعتباره هيئة تفاوضية متعددة الأطراف ، يمكنه ، بل ويجب عليه أن يمارس دورا رئيسيا في هذا الميدان •

واننا نؤيد في هذا الشأن كل التأييد الرأي الذي أعرب عنه الرئيس هوساك في رسالته اليوم والذي مفاده " ان مدّ سباق التسلح الى الفضاء الخارجي لن يكفل أمن أحد وسيضعف ، فوق ذلك ، من خطر نشوب حرب ، اذ يخلق تهديدا جديدا من الوجهة النوعية لجميع الدول ، بصرف النظر عن موقعها أو انتسابها الى أية تجمعات عسكرية - سياسية " •

أما وقد أوضحنا ذلك ، فاننا نرحب بأن اللجنة المختصة المعنية بالبند ٥ قد أنشئت في وقت مبكر من هذا العام • وهذا يوقر للموتمر فرصة للتعمق في المشاكل التي يتعين حلها بغية الوصول الى اتفاق أو اتفاقات مناسبة لمنع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي • وخلال العاميين الماضيين درست اللجنة المختصة وعينت كل المسائل المتصلة تقريبا بهذا الهدف • ومن المتوقع الآن على نطاق واسع أن تتحقق في اللجنة أعمال أكثر عملية تسفر عن نتائج • ولذا نرحب بما أعرب عنه رئيس الموتمر من فهم بأن " النظر في مقترحات بتدابير تستهدف منع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي مشمول بالولاية الواردة في ورقة العمل CD/WP.268 " . ان التركيز على هذه المقترحات هذا العام سيكون أيضا متمشيا مع البيان المتخذ بتوافق الآراء والوارد في الفقرة ٨٠ من الوثيقة الختامية والذي جاء فيه انه " من أجل منع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، ينبغي اتخاذ مزيد من التدابير واجراء مفاوضات دولية مناسبة " ، وذلك أيضا وفقا لروح معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ • فهناك بالفعل أساس جيد لعمل موضوعي وفقا لهذه الخطوط •

ان وفد بلغاريا على استعداد للنظر في كل المقترحات المتعلقة باتخاذ تدابير محددة تستهدف منع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي •

وقد تقدم وفد الاتحاد السوفياتي بفكرة جديدة تناسب كل التدابير المحددة التي تقضي بعدم ادخال أسلحة فضائية • وقد تقدم رسميا النائب الأول لرئيس الوزراء السيد هوم • فورونتسوف في الثالث من شباط/فبراير باقتراح انشاء هيئة تفتيش دولية لأغراض التحقق من هذه الاتفاقات • وبلور السفير نازاركين الممثل الموقر لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية هذه الفكرة في بيانه في ١٧ آذار/مارس • فاقترح اعطاء هيئة التفتيش هذه حق معاينة كل الأجهزة المصممة لاطلاقها في الفضاء الخارجي ولتمركزها فيه ، فضلا عن معاينة مركبات اطلاقها •

ان الفكرة السوفياتية الجديدة هي فكرة قيمة • ويبدو لنا انه يمكن التحقق بشكل فعال من اتفاق شامل بعدم وزع أسلحة في الفضاء الخارجي من خلال تدابير تعاونية تنص على اجراءات تفتيش

مواقع الاطلاق • ان مواقع الاطلاق هذه لا يمكن اخفاؤها • وقد تعرضت منذ وقت طويل للرصد بوسائل تقنية وطنية • ان استكمال هذه الأنشطة باجراءات تفتيش موقعي دولي من شأنه أن يدعم نظام التحقق • وسيكون من حق المفتشين الدوليين الحاضرين وقت اطلاق أجهزة فضائية معاينتها فضلا عن معاينة مركبات اطلاقها ، وبذلك يضمنون الثقة في التقيد بالاتفاقات المعنية التي تحظر وزع أسلحة الفضاء الخارجي • وهذا يسرى على كل أنواع الأسلحة - سواء كانت أسلحة مضادة للتوابع الاصطناعية أو قذائف مضادة للقذائف التسيارية - المصممة لوزعها في الفضاء الخارجي • وهكذا يمكن الاستفادة من فكرة هيئة التفتيش الدولية في أغراض التحقق من حظر للأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية فضلا عن الحظر الشامل للأسلحة الفضائية •

ولا يسعنا الا أن نستنتج ان انشاء هيئة تفتيش دولية هو أمر يستحق الاهتمام الجدّي البالغ • ونحن نعتقد انه ينبغي للجنة المختصة ان تنظر فيه بعناية ، في مجال دراسة التدابير المناسبة لمنع تسليح الفضاء الخارجي • ويمكن للجنة أن تقوم ، ضمن جملة أمور ، بوضع تفاصيل المبادئ المتعلقة بانشاء هذا الجهاز وسير عمله •

ان وفد بلغاريا يوعد ان تتم في اللجنة المختصة مواصلة الأعمال الرامية الى الحظر الشامل لمجموعة أسلحة الفضاء بأكملها • وما يسهل مهمتنا ان نتوصل الى اتفاق عام بشأن نطاق هذا الحظر • وقد اقترحت صياغات عديدة تثير الاهتمام في العام الماضي ، وذلك في محاولة أولية لتعريف الأسلحة التي ينبغي اعلان لا قانونيتها • واننا على استعداد لمواصلة استكشاف هذا السبيل •

كما أن اتخاذ تدابير جزئية مناسبة يمكن أن يفضي بنا الى تحقيق الهدف نفسه • وفي ١٩ آذار/مارس • تكلم السفير تايلاردات حول امكانية تعديل المادة ٤ من معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ ، بحيث تشمل أحكام الحظر الواردة فيها أي نوع من أنواع أسلحة الفضاء • وهذا نهج يستحق ، في رأينا ، أن ينال التحليل والمزيد من المتابعة في اللجنة المختصة •

لقد اقترح عدد من الوفود ان يضع مؤتمر نزع السلاح تفاصيل اتفاق بشأن الحظر المناسب لشبكات الأسلحة المضادة للتوابع • وقد عرضت فكرة ضمان حصانة التوابع كتدبير جزئي • وهذه الفكرة تؤكد الحاجة الى منع استحداث وتجريب ووزع شبكات أسلحة جديدة مكرسة ضد التوابع الاصطناعية ، وازالة الشبكات الموجودة • ويتوخى النهج المقترح أيضا حظر استعمال القوة ضد أجسام فضائية • وميزة هذا الحكم أنه يعلن لا قانونية التدخل في سير العمل العادي للأجسام الفضائية عن طريق أي شبكة أسلحة تخدم في العادة أغراضا أخرى ، ولكن من الممكن استعمالها على طريقة الشبكات المضادة للتوابع •

وبنحن نوعد هذا النهج لحظر الشبكات المضادة للتوابع ونعتقد ان على اللجنة المختصة أن تخصص وقتا أكبر للنظر فيه فالأسلحة المضادة للتوابع تعتبر مخلّة بالاستقرار بوجه عام • وتدمير أو تعطيل توابع الانذار المبكر وتوابع المواصلات الاستراتيجية ، على سبيل المثال ، ييسر التفكير في توجيه الضربة الأولى • كما أن مهام التوابع في مجال تحديد الأسلحة بالغة الأهمية أيضا • وعلاوة على ذلك ، فان عمليات تطوير الشبكات المضادة للتوابع يمكن جدا أن تشمل الجهود الممكن بذلها للتحايل على القيود المفروضة حاليا على شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، نظرا لتشابه طابع هاتين التكنولوجيتين • وان عقد اتفاق متعدد الأطراف ، يمنع ادخال الأسلحة المضادة للتوابع في الفضاء الخارجي ويتيح تدمير الشبكات الحالية المضادة للتوابع تدميرا يمكن التحقق منه ، سيكون



في مصلحة جميع الدول ، سواء الدول التي تطلق أجساما فضائية في المدارات أو الدول التي تستفيد من خدمات التوابع .

وفي الختام ، أود الاعراب عن أملنا في أن تتكفل المشاورات الجارية بشأن برنامج عمل اللجنة المخصصة بنتائج ايجابية وأن تبدأ الأعمال الموضوعية عما قريب . ولا يسعني الا تهنئة السفير الايطالي بولييزي بمناسبة انتخابه رئيسا للجنة المخصصة وأن أتمنى له النجاح في تعزيز البحث عن حلول للتقدم في أعمالنا المشتركة وتحقيق النتائج العملية .

الرئيس : أشكر ممثل بلغاريا ، السفير تيلالوف ، على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة . ألاحظ ان ممثل نيجيريا السابق لدى هيئة التفاوض المتعددة الأطراف لنزع السلاح ، السفير أولو أدينيغي ، وهو الآن المدير العام للمنظمات الدولية في وزارة خارجية نيجيريا ، موجود معنا ، وسيتحدث الى المؤتمر الآن ، ولكن قبل أن أعطيه الكلمة أود أن أرحب به ترحيبا حارا بين ظهرانينا . ان خبرتكم ومهارتكم الدبلوماسية معروفتان تماما وأنا واثق من أن مساهمتكم في أعمالنا اليوم ستكون محط اهتمام جميع الأعضاء . أعطيكم الكلمة سيادة السفير أدينيغي .

السيد أدينيغي ( نيجيريا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : اسمحو لي أولا بأن أقدم اليكم أحرّ التهاني بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح . واني لواثق من أنكم ، بمهارتكم الدبلوماسية البارزة وخبرتكم الوافرة ، ستنجحون في توجيه دفة المؤتمر في الشهر الجاري .

انها لتجربة موعثة ان تتاح لي الفرصة كي أكون حاضرا هنا اليوم ، بعد ست سنوات تقريبا من اعادة ندبي من المؤتمر . وانه لما يبعث على الثقة ان أرى العديد من أنصار نزع السلاح البارزين الذين سبق ان تمتعت كثيرا بصحبتهم وتعاونهم عندما كنت رئيس الوفد النيجيري في هذا المؤتمر ، وحتى بعد ذلك حين غادرت المؤتمر فواصلت تقديري لهم ، سواء في دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة أو في المجلس الاستشاري للأمن العام المعني بدراسات نزع السلاح .

ومنذ أن اتضحت حقائق هيروشيما وناغازاكي المرعبة لأعين المجتمع الدولي منذ ٤١ عاما تبذل الأمم المتحدة ، التي تمثل ضمير العالم ، جهودا متواصلة لازالة الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل الأخرى من ترسانات الدول سعيا منها الى جعل هذا العالم مكانا أكثر أمنا لجميع سكانه . ولكن المفاوضات بشأن تخفيض الأسلحة ونزع السلاح ، التي جرت في شتى المحافل على مر السنين ، ظلت تتحطم على صخرة التنافس والريبة العميقة بين كتلتي الدول وبدلا من احراز التقدم المطرد في اتجاه تحقيق نزع السلاح ، ولأسيما السلاح النووي ، واصل قادة الحلفين والدولتين العظميين ، اضاء هالة على هذه الأسلحة الرهيبة تجعلها أمرا لاغنى عنه في أنظمة أمنها . وباسم الردع ، بلغت الأسلحة النووية الموجودة في ترسانات الدولتين العظميين درجة من الاتقان التقني توصلها لاطلاق زناد شتاء نووي عالمي لا عاصم منه .

ومؤتمر نزع السلاح ، بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة لنزع السلاح ، ينبغي أن يمثل محفلا فعلا للتفاوض على اتخاذ تدابير حقيقية بشأن المسائل ذات الأولوية في نزع السلاح . وكان هذا هو الأمل عندما أنفقت دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح الكثير جدا من الوقت في بحث الآلية المتعلقة بالمفاوضات . وعندما تعود بي الذكرى الى النشوة العالمية التي ولدتها تلك الدورة الاستثنائية الأولى ، وعندما استرجع الجهد العظيم الذي بذل في سبيل ارساء أساس سليم يمكن المؤتمر من النهوض بمهامه الشاقة ، لا يسعني

عندئذ الا الاعراب عن كل الجزع لعدم تمكن هذا المؤتمر من التوصل الى اتفاق واحد لنزع السلاح، طوال السنوات منذ عام ١٩٧٩ حتى الآن. • والأسوأ من ذلك أيضا أن المؤتمر أخفق منذ انشائه حتى اليوم في انشاء هيئات فرعية مزودة بولاية تفوضية ملائمة لتيسير الأعمال المتعلقة بالبنود ذات الأولوية في جدول أعماله مثل حظر التجارب النووية ، ووقف سباق التسلح ونزع السلاح النووي ، ومنع الحرب النووية ، بما في ذلك كافة الأمور ذات الصلة •

ومن الواضح ان هذه الحالة المقيتة يمكن أن تعزى الى الموقف القاطع الذي تتخذه بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ، هذه الدول التي ما ان امتلكت الأسلحة النووية حتى أصبحت تعتبرها أداة للقوة والمكانة وحتى أصبحت تفضل أن تكون المفاوضات ، كالمفاوضات الموجودة لنزع السلاح النووي ، حبيسة ضمن الاطار الثنائي على سبيل الحصر • وقد كان من رأي الوفد النيجيري على الدوام أن المفاوضات الثنائية المتعلقة بتدابير نزع السلاح النووي هي من الأمور المفيدة ، ولكنها ليست بأي حال من الأحوال بديلا عن المفاوضات المتعددة الأطراف • والجهود المبذولة في كل منها يجب أن تكمل بعضها البعض كي يكتب لها أن تكون جهودا هادفة وفعالة • أما خلق الحواجز المتعمدة لتعويق المؤتمر فمعناه الضنّ حتى على المفاوضات الثنائية بما ينبغي أن يشكل مدخلا عالميا في حل القضايا ذات الأهمية الشاملة ؛ مدخلا يوقر القاعدة من أجل ضمان الطابع العالمي لاتفاقيات نزع السلاح ، مما يساعد على ايجاد الثقة اللازمة للانضمام اليها • واذا كان هناك أي من يشك في نتيجة موقف لا يبالي ببقية العالم مادامت الدولتان العظيمان توجدان الوسائل للتوصل الى اتفاق على القضايا التي تحلو لها أيًا كانت هذه القضايا ، فليُنظر الى مصير مشروع الاتفاقية الثنائية للأسلحة الاشعاعية •

لقد استخدمت تعبير " القضايا التي تحلو لها أيًا كانت هذه القضايا " فيما يتصل بالتقنية التفاوضية للدولتين العظميين لأنهما تجنبنا اقرار جدول أعمال تفاوضي ينسجم مع الخطر الجدي الذي يشكله سباق التسلح ، ولاسيما سباق التسلح النووي •

لقد أعلن في الفقرة ٤٧ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ما يلي :

" ان الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على البشرية وعلى بقاء الحضارة • ولا بد من وقف سباق التسلح النووي بجميع نواحيه وعكس اتجاهه لتجنب خطر اندلاع حرب تستخدم فيها الأسلحة النووية • والغاية النهائية في هذا المضمار هي الازالة الكاملة للأسلحة النووية " •

وتقدم الفقرة ٥٠ من الوثيقة نفسها ما يمثل برنامجا مصغرا لنزع السلاح النووي • قلت برنامجا مصغرا ، لأن الدورة الاستثنائية ، في الفقرة ١٠٩ ، تدعو هذا المؤتمر ، مؤتمر كأيها الزملاء الموقرون ، الى " ان يضطلع باعداد برنامج شامل لنزع السلاح يضم جميع التدابير التي يعتقد أنها مستصوبة لضمان تحقيق غاية نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة في عالم يسوده السلم والأمن الدوليان ، ويتعزز ويتوطد فيه النظام الاقتصادي الدولي الجديد " • ولئن كنا نحيا في السيفر غارسيا روبليس قوة الاصرار لديه بوصفه رئيس اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح ، فانه لا يسعنا الا أن ندهش من معدل التقدم المحرز في وضع البرنامج الذي كان ينبغي اعتماده في الدورة الاستثنائية في عام ١٩٨٢ •

ان النهج المعتمد في هذا المؤتمر لتناول البنود الثلاثة المتعلقة بنزع السلاح النووي يسرع بتحويل دور المؤتمر الى دور جهاز تداولي وتعريض مصداقيته لشكوك خطيرة . وهذه الحالة تسيء ولا شك الى صورة المؤتمر ، وتتطلب التصحيح العاجل . وفي اعتقادي ان هناك ضرورة ماسة الى البت في أن نعيد الى المؤتمر ولايته التفاوضية التي أسندتها اليه الدورة الاستثنائية الأولى المكروسة لنزع السلاح ، تلك الولاية التي جددتها الدورات المتعاقبة للجمعية العامة . وفي هذا الصدد، ينبغي ايلاء بنود نزع السلاح النووي الثلاثة ، المدرجة في جدول أعمال المؤتمر ، الأولوية التي تستحقها . وتلك الخطوة الأساسية في وضع برنامج لنزع السلاح النووي وللحظر الشامل للتجارب تكون له مصداقيته هي خطوة ينبغي أن تلفت اهتمام مؤتمركم لا بهدف اعداد اتفاق يمكن التحدث عنه بل اتفاق يمكن تقديمه الى الجمعية العامة .

وانه لما يبعث على الارتياح والترحيب أن نلاحظ التقدم المحرز في المفاوضات الجارية في اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية للتوصل الى اتفاق بشأن ابرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية وبودي أن أناشد جميع أعضاء المؤتمر كي يبذلوا جهد الطاقة لضمان ابرام الاتفاقية في وقت مبكر . وانسي لأدرك ان هناك بعض تفاصيل لا يزال يتعين البت فيها . غير أنني ، ازاء ما يتجلى من روح التفاهم والمرونة السائدة ، متفائل في أن ابرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية هو في متناول المؤتمر . وعندما يحدث ذلك ، وآمل أن يتم عاجلا لا آجلا ، فسيكون نجاحا يلقي أكبر الترحيب وسيكون له أثر ايجابي على المفاوضات المتعلقة بالمجالات الأخرى ذات الأولوية .

الرئيس ( بالانكليزية ) : أشكر ممثل نيجيريا لبيانه وللتعاني الموجهة الى الرئيس . وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين الآخرين ، أعتقد ان ممثل كندا قد رفع يده . فهل يعني ذلك أنكم تودون تناول الكلام الآن يا سيدي ؟ أعطي الكلمة الآن للسفير بيزلي من كندا .

السيد بيزلي ( كندا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : يا سيادة الرئيس ، كنت قد سجلت اسمي كمتحدث ، في بادئ الأمر ، كما تعرفون ، ثم طلبت رفع اسمي نظرا لاستمرار المناقشات غير الرسمية التي نعرفها جميعا ، ولكنني أود الآن المضي الى الادلاء ببياني ، واني اذ أفعل ذلك أجد لزاما عليّ الاعتذار لأن هذا البيان سيكون مرتجلا ، الى حد ما ، ولكنها لن تكون المرة الأولى التي أفعل فيها ذلك بهذا الصدد .

اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي ، يا سيادة الرئيس . بأن أهنئكم بتوليكم منصب الرئاسة ، وأن أبدأ لكم معرفتي الخاصة بأنكم بدأتم مهمتكم للتوّ بذلك النوع من النشاط الذي كان لي أن أتوقعه من ممثل بلد يجيد لعبة الهوكي على أحسن وجه ، وينجب الكثير جدا من نجوم لعبة التنس اللامعين ، ويبرز في جوانب كثيرة أخرى ذلك الضرب من المثابرة والموهبة والنشاط الذي نتوقع أن نشهده في هذا الشهر القادم . واسمحوا لي أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لتهنئة سلفكم المباشر ، السفير لتشوغا هيفيا من كوبا على الجهود التي بذلها في تمهيد طريق العمل لما آمل ان أراه وشيك التحقيق خلال ما تبقى من دورتنا الربيعية ، وبالطبع ، في دورتنا الصيفية . وآمل ألا أكون مخلا بالبروتوكول اذا عدت خطوة أخرى الى الوراء وكررت تأكيد عبارات التقدير الجمّة لزميلي الموجود الى يساري ( الذي يجلس جغرافيا الى يساري ) ، السفير فان غوكسيانغ ، الذي أدى مهمة بالغة الروعة في الشهر الأول من هذه الدورة الربيعية . ولكنني ، وهذه أول مرة أتكلم فيها في جلسة عامة ، أود الاعراب بنبرة أشد اكتئابا عما قاله آخرون كثيرون جدا ، وربما بأفصح مني ، عن مبلغ أسفنا لوفاة صديقنا المبجل وزميلنا الرفيع القدر ، دون لويتس . لقد سبق لي الاعراب شخصا عن تعازي الى أرملته ، شانا ، والى وفده ، ولكنني بعد ذلك

كنت أرغب بالفعل أن أقول في مؤتمر نزع السلاح أن وفدى وحكومتى يشاركان في الرأي الذى أعرب عنه الجميع وهو أن هذه الخسارة التي منينا بها خسارة لا يمكننا تعويضها .

كنت أود التحدث أولاً لأعلن عقد حلقة تدارس عن الفضاء الخارجى تعقدها الحكومة الكندية في شهر أيار/مايو ، ولأنتهز هذه الفرصة لتوجيه دعوات خاصة الى رؤساء الوفود - جميع الوفود - في مؤتمر نزع السلاح لحضور تلك الحلقة ، أو ارسال من يعينونهم بالنسبة للذين لا يمكنهم الاشتراك . وسوف أعود الى هذا الموضوع بعد لحظات لأفصل طبيعة الدعوة . غير اني ، قبل القيام بذلك ، أود أن أقدم نوعاً من خلفية لا بد أن تكون معروفة لدى بعض الحاضرين هنا ، ولكنها قد لا تكون معروفة مطلقاً ، وذلك فيما يتعلق بنهج كندا في تناول مسألة سباق التسلح في الفضاء الخارجى ، لأن ذلك هو موضوعنا وهو غرضنا ، ومن الواضح تماماً انه موضوع واسع الانتشار وغرض ينال المشاطرة الواسعة النطاق .

وأرجو السماح لي بلحظة أشير فيها الى بعض التطورات السابقة . ففي ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٢ قدمت كندا أول ورقة عمل موضوعية الى مؤتمر نزع السلاح ، الذى كان يعمل حينئذ تحت اسم آخر ، عن قضية الفضاء الخارجى . وأود تذكير الوفود أن تلك الورقة وعنوانها " تحديد الأسلحة والفضاء الخارجى" (CD/320) تناولت مناقشة موضوع تحديد الأسلحة والفضاء الخارجى من حيث الاستقرار وعدمه - وهو موضوع لا يزال قائماً . وأود التذكير أيضاً بأن مؤتمر نزع السلاح والمنظمة السابقة له كان يعترف بوضوح ، طوال عدد من السنوات قبل عام ١٩٨٥ ، بأهمية قضية الفضاء الخارجى . غير أن هذا المؤتمر لم ينجح الا في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٥ في التوصل الى اتفاق يتعلق بمنح ولاية للجنة مخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجى . وقد لقي هذا التطور ترحيباً حاراً من كندا ومن دول أخرى أعضاء في مؤتمر نزع السلاح بوصف ذلك التطور أولى الخطوات الحاسمة نحو تنظيم بحث الموضوع ؛ وتمت هذه العملية ، بالطبع وفقاً للقرار الذى اتخذه الجمعية العامة للأمم المتحدة في تلك المرحلة ، وتم اعتماده دون معارضة في الدورة التاسعة والثلاثين ، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، ودعت فيه الجمعية مؤتمر نزع السلاح الى النظر في مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجى بوصفها " مسألة ذات أولوية " . وأود أن أعيد تأكيد عبارة " مسألة ذات أولوية " .

ان هذه الولاية التي تم اعتمادها وتعديلها لا تزال ، في نظر الوفد الكندى ، طبعاً ، ولاية واقعية ، كما أذكر اني أعلنت في ذلك الوقت ؛ وقد اعتبرنا الولاية على أنها لا شديدة الضيق أو التقييد بأكثر مما ينبغي ولا شديدة الاتساع بأكثر مما ينبغي ، بل ولاية تسمح لمؤتمر نزع السلاح بابتداء اجراءات ملموسة والاضطلاع بأعمال موضوعية على الفور . وتجدر الاشارة الى ان الولاية كانت ترمي ، في تلك المرحلة من النظر الموضوعي والعام ، الى أن يدرس المؤتمر ، كخطوة أولى ، القضايا ذات الصلة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجى . ومما يجدر ذكره ان الولاية التي نعمل الآن على أساسها لا تزال تسمح لنا باجراء دراسة محدّدة للمعاهدات القائمة ، الشائعية والمتعددة الأطراف ، بهدف تحديد محتوى النظام القانونى الراهن وأن نحدد أثناء ذلك ، بالطبع ، ما اذا كانت هناك شغرات يتعين سدها لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجى . وأعتقد ان ذلك يمثل أرضية مشتركة، ما في ذلك من ريب ، ولكن كندا واصلت السعي ، على كل حال ، لبلوغ ذلك الهدف .

لقد أشرت الى ورقة العمل الأولى التي سبق لنا تقديمها ، والغاية من ذلك هي أن أؤكد أنه لئن لم تكن كندا البلد الوحيد الذى يعرض ورقات العمل ، فان هناك القليل ممن يقوم بذلك في هذا الميدان ، وفي غيره من الميادين ، وأعتقد ، كما قلت ذلك في مناسبات كثيرة ، ان الطريق الى طبع أعمالنا بالطابع الملموس هي أن نضع آراءنا في شكل ورقات عمل تتجاوز حدّ البيانات التي ندلى

ويجب أن ندلي بها جميعا في الجلسات العامة كجزء من العملية التفاوضية • واسمحوا لي بالإشارة إلى أننا عرضنا ورقة عمل ثانية اعتبرنا أنها تمضي رأسا إلى الهدف ؛ عنوانها " مسح القانون الدولي المتعلق بتحديد الأسلحة والفضاء الخارجي " (CD/618) ، موعرخة في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٥ • وبالإضافة إلى ذلك ، قدمنا ورقة عمل ثالثة (CD/716) لانزال نعتقد أنها وثيقة الصلة بهذا الموضوع ، وفسى الحقيقة فان بعض البيانات التي أدلي بها صباح هذا اليوم أشارت إلى استمرار أهميتها ، فيما يتعلق بالمصطلحات ذات الصلة بالحد من الأسلحة والفضاء الخارجي ، وتلك هي الوثيقة الموعرخة في تموز/يوليه ١٩٨٦ •

وعندما قدّمنا ورقات العمل هذه كنا نأمل أن يكون فيها بعض العون لمؤتمر نزع السلاح وربما للجنة الأولى في الجمعية العامة ، من حيث أننا لم نحاول تقديم وجهة نظر كندية - وعلى سبيل التحديد وجهة نظر حكومية ، بل مجرد وضع الخطوط العامة للقضايا التي يتعين في رأينا تناولها •

ونحن ندرك ، بالطبع ، البيان الذى أدلى به رئيس المؤتمر لشهر آذار/مارس ، السفير فان غوكسيانغ عندما أوضح بالفعل انه لا توجد أي عقبة أمام مناقشة التدابير • ولدى ، من جهتي ، سبب قوي يدعوني بوصفي رئيس مؤتمر نزع السلاح في شهر آب/أغسطس ١٩٨٦ ، إلى التذكير بأن تقريرنا كان يتألف ، كما أذكر ، من زهاء ١١ فقرة تشير إلى مسائل التدابير ، وعلى هذا لا يعتبر ذلك قضية مثيرة للجدل • لقد ناقشنا التدابير ، وسوف نناقش التدابير ولاشك ، ولكني أود أن أؤكد أننا إذا أردنا أن نكون جادين في عملية بهذا التعقيد وبهذه الأهمية فلنبحث النظام الحالي ؛ لنحدد ما هي الشغرات التي توجد ، ان وجدت ، ثم لننظر فيما يتبقى مما يتعين عمله • ولا أعتقد انه ينبغي وضع العربة أمام الحصان ؛ كما ولا أقترح ان نمضي السنوات مستغرقين في أنواع من الحجج التي يمكن أن يكون المحامون أحيانا بارعين جدا في تقديمها في مجال عدم الموافقة على النظام القانوني • هناك نطاق فسيح جدا لعمل فوري ، لعمل ملموس ، لعمل موضوعي يضطلع به ، كما أمل ، في هذه الدورة الربيعية ، وطبعاً ، في الدورة الصيفية •

في ضوء هذه المعلومات الأساسية التي قدمتها ، أود القول ان من المفهوم جليا ، لا لى ودنا أو الحكومة الكندية فحسب ، بل لى جميع الحكومات وجميع الوفود ، ان احدى أهم وأصعب قضايا تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، التي يتوجب على المجتمع الدولي القبض على ناصيتها إنما تتعلق بأنواع النشاط العسكري التي يمكن القيام بها بصورة مشروعة في الفضاء الخارجي وبأنواع النشاط التي لا يمكن القيام بها • ان أوجه التقدم التكنولوجي المقترنة بالديناميات السياسية الدولية تدفع بهذه المسائل إلى المقدمة دفعا متزايدا الاحاح • ومن المشجع بالغ التشجيع اتفاق الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي في أوئل عام ١٩٨٥ على جعل منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي هدفا شائيا يحظى بالموافقة • ويشهد هذا الاتفاق بأهمية هذا الموضوع ، وفي الحقيقة ، يشهد بالحاحه • وفي ذلك العام نفسه ، كما ذكرت لتوي • وافق المؤتمر لأول مرة على انشاء هيئة فرعية تعكس على الهدف النهائي نفسه ، ولكن في اطار متعدد الأطراف ، وبالطبع ، دون الحاق الضرر بالجهود الشائية • واذا سمحتم لي ، فاني أعتزم الاقتباس من احدى ورقات العمل التي قدمناها والتي تعبر في هذه الحالة عن وجهة نظرنا الخاصة على أحسن ما يمكن أن نفعله بشأن العلاقة بين العمليتين التفاوضيتين الشائية والمتعددة الأطراف اللتين لم نعتبر على الاطلاق ان وجود أي منهما يمنع وجود الأخرى • ومن المنظور الكندي " فان انشاء اللجنة المخصصة لمسألة الفضاء الخارجي كان يتفق تماما مع سياسة كندا المعلنة

ويشكل خطوة هامة الى الأمام في مجال القبض على ناصية الموضوع " . وذلك لا يزال صحيحا حتى الآن .  
" ان ولاية اللجنة المخصصة تستكمل الحقيقة المتعلقة بالمفاوضات الثنائية الجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في جنيف وتبرزها على نحو دقيق " ، وهذا هو الجزء الذي أريد التشديد عليه . فتلك الولاية ، على النحو الذي توجد عليه الآن والذي ما فتئ يجري التأكيد عليه في هذه الدورة ، " لا تضعف المفاوضات الثنائية ولا تستيق الحكم عليها كما ولا تتدخل فيها بأي حال من الأحوال ، " وهذه حقيقة تعتبرها كندا حقيقة مركزية مطلقة في انجاح حصيلة مجموعتي المفاوضات كليهما .

ولست أنوي الآن تقديم ورقة عمل أخرى ، بل أود المضيّ فعلا الى التحدث عن حلقة التدارس التي سبقت لي الاشارة اليها . اننا ، بعد أن حاولنا المعاونة في تمهيد طريق العمل ، قدر ما يمكننا القيام به ، والبناء على أساس الأعمال التي اضطلعت بها وفود كثيرة في الجلسات العامة وفي لجنة الفضاء الخارجي ، خلصنا الى أن النهج المتبع الآن نهج مفيد ، انما ينبغي دفعه قدما عن طريق عرض محدد لقضايا عملية . ان من دواعي سرورنا أن نكون قد أفلحنا في الاتفاق بسرعة نسبية على الولاية ، واننا نشاطر في القلق من التأخيرات التي حدثت منذ ذلك الوقت ، ولكننا نشاطر أيضا في الرغبة الواسعة ، والتي نأمل أن تكون عالمية ، في التمكن من عقد اجتماع للجنة المخصصة للفضاء الخارجي ومن النجاح في الأعمال المتوقعة منا . غير أنه ، اعترافا منا بأن هناك قدرا كبيرا يتبقى عمله مما يتسم بالطابع الجدّي ، الطابع الملموس ، الطابع الموضوعي ، فيسرنى أن أعلن اليوم أن كندا ، قياما منها بجزء من مساهمتها في أعمال الدورة الحالية لمؤتمر نزع السلاح ، تدعو كلا من رؤساء الوفود الموجودين هنا ، أو من يعينونه ممثلا لهم ، لحضور حلقة تدارس عن الفضاء الخارجي تعقد في مونتريال في الفترة من ١٤ الى ١٧ أيار/مايو ١٩٨٧ . ويسرنا أيضا تقديم الدعوة الى الوفود التي تحضر بصفة مراقب والى ممثلي الأمانة العامة . وقد اختيرت التواريخ أيضا اختيارا دقيقا ( ١٤-١٧ أيار/مايو ) روعي فيه عدد من الاعتبارات الموضوعية نصب الأعين . كانت معضلتنا هي ايجاد الوقت والمكان المناسبين لهذه الحلقة نظرا لشدة اكتظاظ الجدول الزمني لمؤتمر نزع السلاح - وهو أشد اكتظاظا حتى مما نعرفه عن طريق التقارير الصحفية أو من مصادر أخرى كثيرة - انه جدول زمني مشغل جدا . وقررنا أن نحذو حذو غيرنا من الدول الأعضاء التي استضافت حلقات للتدارس في بلدانها ذاتها ، بهدف المساهمة في احراز التقدم في أنشطة مؤتمر نزع السلاح . وبدا لنا من المناسب في هذه الظروف جعل توقيت حلقة التدارس في فترة يكون فيها عدد هام على الأقل من الممثلين قد عبروا الأطلسي للاشتراك في أنشطة أخرى للأمم المتحدة ، بما في ذلك بالطبع هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح . وكان نهجنا كهذا بالتحديد ، كما نذكر ، النهج الذي اعتمدته الولايات المتحدة عندما استضافت حلقة التدارس التي عقدتها للأسلحة الكيميائية في يوتاه في عام ١٩٨٣ . وفي هذه الحالة ، فاننا نقترح أن تجري حلقة التدارس خلال فترة انعقاد هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح ، ولكن دون عرقلة أعمال تلك الهيئة التفاوضية الهامة . وسيكون هناك مشتركون كثيرون قد اجتمعوا فعلا في نيويورك . وسيتم التوجه الى مونتريال بعد ظهر يوم الخميس ، ١٤ أيار/مايو ١٩٨٧ ، وسيجرى العمل حتى عطلة نهاية الأسبوع يعود بعدها المشتركون في وقت مبكر من يوم الأحد ، ١٧ أيار/مايو . وستؤمن الحكومة الكندية الانتقال من نيويورك الى مونتريال والعودة ، وبالطبع سوف تغطي نفقات التكاليف ذات الصلة في مونتريال كما فعلت ذلك حلقات التدارس الأخرى . وسيجرى في حلقة التدارس تركيز الاهتمام على بعض الجوانب القانونية والتقنية لقضية الفضاء الخارجي بما في ذلك عرض كلا الجانبين واتاحة الفرصة لاجراء مناقشة عنهما على مائدة مستديرة . ومن بين ما سوف تتضمنه الحلقة أيضا زيارة لشعبة أنظمة التتابع والفضاء

الخارجي التابعة لشركة SPAR AEROSPACE LIMITED لايضاح بعض القدرات العملية والقيود المتعلقة بتطبيق الأجهزة الفضائية للاستشعار عن بعد تطبيقا من الفضاء الى الفضاء . وأعتقد جازما ، ولو أن التعليمات التي لدي لا تذكر هذا ، اننا نود أن نرى الأمانة العامة ممثلة على النحو المناسب في حلقة التدارس هذه .

وفي الختام ، أرجو المعذرة لعدم تحديني عن عدد من القضايا البالغة الأهمية الموجودة في جدول أعمالنا ، ولكن المناقشة نفسها التي استمعنا اليها اليوم ، مشفوعة بالتطورات الجارية وراء الستار ، أقتعتني بأن الوقت قد حان لاعلان ذلك اليوم ، وسوف أؤكد برسائل أبعثها اليكم جميعا . وفي الختام ، اسمحوا لي أن أقول اننا نتطلع لاستضافة أكبر عدد ممكن من الوفود في مونتريال في أيار/مايو .

الرئيس ( بالانكليزية ) : أشكر مندوب كندا الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة لي ولبلدي ، وأعطي الكلمة الآن لرئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للتدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، الذي سيقدم التقرير المرحلي للدورة الثالثة والعشرين للفريق ، حسبما ورد في الوثيقة CD/745 .

السيد دالمان ( رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص ) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، انه لمن دواعي السرور أن أكون هنا اليوم لأقدم لكم نتائج الاجتماع الذي عقده مؤخرًا الفريق المخصص وأن أعرض عليكم تقريره المرحلي الوارد في الوثيقة CD/745 .

لقد انعقد الاجتماع في الفترة من ٢ الى ١٣ آذار/مارس ١٩٨٧ وحضر الدورة خبراء من ٢٢ بلداً وكانت ممثلة أيضا المنظمة العالمية للأرصاد الجوية . ولقد تمتعنا طوال الدورة بالخدمات الرفيعة للأمانة .

ويسرني أن أقدم تقريرا مرحليا يتضمن تقدما جوهريا نحو وضع واختبار نظام دولي حديث لتبادل البيانات السيزمية . ولقد توصل الفريق الى اتفاق من حيث المبدأ بشأن وضع مثل هذا النظام الحديث - وهو نظام يعتمد على التبادل العاجل لجميع المعلومات السيزمية المتاحة ، والبيانات الموجية الشكل والبارامترية ، لجميع الأشعارات الملتقطة ، والاستخدام الروتيني لجميع البيانات في المراكز الدولية للبيانات . وينبغي استخدام التكنولوجيا الحديثة وجميع الانجازات في مجال السيزمولوجيا لوضع مثل هذا النظام .

وسأصف لكم الآن الرأي الحالي للفريق بشأن مثل هذا النظام . وأؤكد في معرض قيامي بذلك أن جميع الأعمال التفصيلية لا تزال باقية ، وأن بعضها يستلزم اقتحام مجالات جديدة في السيزمولوجيا .

ويود الفريق أن يؤكد على أن النظام الجديد ، رغم استكمالهِ وتحسينه بدرجة كبيرة ، ستكون له نفس المهام الاجمالية التي تم الاتفاق عليها سلفا ، أي تقديم معلومات شاملة ، يتم جمعها على أساس عالمي وتجهيزها وفقا لاجراءات متفق عليها ، لمساعدة الدول في تحقيقها الوطني من حذر شامل للتجارب النووية . ويحتفظ النظام بالهيكل الاجمالي المتفق عليه سلفا والذي يتكون من محطات سيزمولوجية ومرافق وطنية في البلدان المشتركة التي تساهم بالبيانات عن طريق تبادل دولي للبيانات في المراكز الدولية للبيانات المنشأة خصيصا لذلك .

وسأصف الآن الأركان المختلفة للنظام .

ففيما يتعلق بالشبكة العالمية ، ينبغي أن تشمل الشبكة على خمسين محطة سيزمولوجية على الأقل • وينبغي أن تحدد أماكن المحطات بطريقة توفر تغطية عالمية مناسبة • كما ان من الأفضل أن يقع مقرها في أماكن يكون فيها مستوى الضوضاء الخلفية منخفضا • فالمحطات التي يحسن اختيار أماكنها ستزيد من الامكانيات الاجمالية للنظام •

وينبغي أن تتفق محطات الشبكة مع بعض المعايير التقنية المحددة • ومن أجل تقديم قياس عالمي ، وافق الفريق على وضع مواصفات تقنية لمحطة نموذجية أولية حديثة تسمى محطة موءتمر نزع السلاح ، وينبغي لهذه المحطة أن تكون قادرة على جمع وتبادل البيانات الموجية الشكل الناتجة عن الظواهر السيزمية من جميع المسافات • وينبغي أن يتضمن مفهوم التصميم أيضا ما يسمى بمحطات الصفائف ، التي تتكون من عدة أجهزة استشعار موضوعة بشكل معين بدقة لتشكيل هوائيا • وستحسّن الصفيقة القدرة على الالتقاط كما ستحدد بصفة مبدئية أماكن الظواهر التي يتم التقاطها •

ورغم التطلع الى ايجاد شبكة متجانسة من المحطات المتفقة مع المعايير المحددة ، فمن المعترف به أنه قد لا تتفق جميع المحطات مع مثل هذه المعايير •

ومن المتصور ضرورة انشاء مرفق وطني ، يسمى موءقتا المركز الوطني للبيانات ، في كل بلد مشترك يشكل نقطة اتصال مع الشبكة الدولية ، وقد تنظم مثل هذه المرافق بطريقة مختلفة في الدول المختلفة •

وستكون المراكز الوطنية للبيانات مسؤولة عن تقديم البيانات السيزمية المتفق عليها من جميع المحطات المشتركة في البلد الى المراكز الدولية للبيانات وعن تلقي المعلومات المجهزة • وتحتوي البيانات الواجب نقلها بصفة عاجلة بيانات رقمية موجية الشكل لكل ظاهرة يتم التقاطها وبيانات بارامترية أساسية لازمة للتحديد الروتيني لموقع وعمق وحجم الظاهرة السيزمية • والتبادل والاستخدام الروتيني للبيانات الموجية الشكل معناه أنه سيتم تخفيض عدد البيانات البارامترية المبلغه بدرجة كبيرة بالمقارنة بما كان متوقعا سلفا • وينبغي أن تقدم المراكز الوطنية للبيانات أيضا ، عند الطلب ، بيانات موجية الشكل لكل فترة زمنية محددة ، وسيطلب هذا تسجيل وتخزين البيانات بصفة مستمرة •

وقد تحدث أحيانا سلاسل طويلة متعاقبة من الظواهر السيزمية ، كما هو الحال في أعقاب هزة أرضية كبيرة ، وقد يلزم وضع اجراءات خاصة للإبلاغ عن الكمية الكبيرة من البيانات الناتجة في مثل هذه الأحوال •

ويعتمد تبليغ البيانات في النظام العالمي وبالتالي امكانيات النظام أساسا على التقاط الأشعارات في المحطات المنفردة • ولذلك يلزم ايجاد أساليب محسنة لالتقاط الأشعارات باستخدام التجهيز الأتوماتي للحاسبات الالكترونية المستكمل باستعراض تحليلي تبادلي الفعل •

وقدمت جمهورية ألمانيا الاتحادية أثناء الدورة بيانا يوضح كيفية اماكن استرجاع وتقديم وتجهيز البيانات السيزمولوجية بطريقة فعالة عن طريق الاجراءات التبادلية الفعل للحاسبات الالكترونية • وأرى أن لهذا البيان قيمة وأهمية كبيرين بالنسبة لمرفق وطني حديث لتجهيز البيانات السيزمولوجية •

وسيتطلب النظام العالمي مرافق ناجعة لتوصيل البيانات فيما بين المراكز الدولية المختلفة للبيانات وبين المراكز الدولية والمراكز الوطنية للبيانات • وأحجم البيانات الواجب



تبادلها ذات نطاق أوسع من النطاق المتوقع في النظام السابق .

ووافق الفريق على أنه ينبغي إيجاد طاقة أكبر ، وروابط مخصصة لتبليغ البيانات ، واستخدام الاتصال عن طريق التوابع الاصطناعية أو غير ذلك بين محطات المراكز الدولية للبيانات . وينبغي تشغيل هذه الروابط المخصصة بطريقة تنقل بها أية بيانات تنقل من مركز وطني الى مركز دولي تلقائيا وفي نفس الوقت الى جميع محطات المراكز الدولية الأخرى .

وينبغي أن تملك روابط الاتصال المذكورة طاقة كافية لتناول التبادل الموضوعي للبيانات والمعلومات بين محطات المراكز الدولية أيضا .

وينبغي أن تتصل المراكز الوطنية للبيانات بالمراكز الدولية باستخدام أكفأ وأفضل قنوات الاتصال المتاحة في المنطقة المعنية . وقد يتضمن هذا طلب روابط الاتصال التجارية أو استخدام شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية العالمية للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية .

وتلقى الفريق أثناء دورته تقريراً من حلقة تدارس غير رسمية معنية بتبليغ البيانات عقدت في كندا من ٦ الى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ . واشترك خبراء كثيرون من الفريق في حلقة التـدارس المذكورة وقدمت الحلقة ، من وجهة نظري ، معلومات تقنية قيّمة هامة لتصميم نظام تبادل البيانات .

ومن الوظائف الجديدة التي ستسند الى المراكز الدولية للبيانات استخدام البيانات السيزمية الموجية الشكل في تحليلها المنتظم . ووافق الفريق على ضرورة أن تستخدم محطات المراكز الدولية للبيانات الموجية الشكل والبارامترية بالكامل في عملية تحديد أماكن وحجـم بارامترات مصدر الظاهرة .

ويفترض استخدام البيانات الموجية الشكل متطلبات جديدة كثيرة من محطات المراكز الدولية للبيانات ، ليس بصدد تناول البيانات ومرافق التحليل فحسب ولكن فيما يتعلق بالأساليب العلمية والاجراءات اللازمة لتحليل البيانات التي يتم الحصول عليها من الشبكات العالمية أيضا . ولا توجد اليوم الأساليب والاجراءات اللازمة لتحليل البيانات الموجية الشكل التي تجمع عالميا ولا بد من إيجادها . وسيطلب هذا جهودا علمية كبيرة .

ووافق الفريق على أنه ينبغي أن تكون محطات المراكز الدولية للبيانات مرافق مفتوحة تتيح الحصول مجانا وبسهولة على أية نتائج للبيانات والتحليل . وينبغي أن يتاح للدول المشتركة أن تحصل على المعلومات وأن تستخلصها تلقائيا من قواعد البيانات في محطات المراكز الدولية للمعلومات .

وكما ذكرت في بياني الذي أدليت به في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، وافق الفريق على ضرورة اجراء تجربة على نطاق واسع في غضون عام ١٩٨٨ تقريبا . وينبغي أن يكون الهدف من هذه التجربة هو اختبار المكونات المختلفة للنظام الذي وصفته الآن . وستشمل التجربة اختبار اجراءات تسجيل واستخلاص البيانات في المراكز الوطنية للبيانات وابلاغ هذه البيانات الى المراكز الدولية التجريبية للبيانات . وستحلل البيانات المبلغ عنها بالتعاون بين المراكز الدولية التجريبية القائمة للبيانات باستخدام الأساليب والاجراءات الجديدة الجاري وضعها . وستبلغ نتائج التحليل للمشاركين . ويرى الفريق أن المراكز الدولية التجريبية للبيانات ستعمل أثناء التجربة في ستكهولم ، وكامبرا ، وموسكو ، وواشنطن .

وعقد اجتماع بين خبراء المؤسسات المسؤولة عن الأعمال التحضيرية في هذه المواقع الأربعة في ستكهولم من ٢١ الى ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ على هيئة حلقة تدارس غير رسمية لمناقشة الأساليب والاجراءات التقنية الواجب استخدامها في المراكز الدولية للبيانات بالتنسيق . وتلقى الفريق تقريرا عن هذا الاجتماع .

ومثل هذه التجربة الواسعة النطاق عملية كبيرة تحتاج الى تخطيط دقيق والى عدد من التجارب التحضيرية أيضا . وبذلك سيتطلب الأمر نهجا مرحليا تجرى خلاله عدة تجارب مبدئية شائبة ومتعددة الأطراف . وتجرى حاليا تجارب شائبة ومتعددة الأطراف لتبادل البيانات باستخدام البيانات الموجية الشكل بين مؤسسات عديدة في جميع أركان العالم . وسيلزم أيضا اجراء مثل هذه التجارب التحضيرية لاختبار الوظائف المختلفة المقترحة للمراكز الدولية للبيانات . وسيتطلب هذا تعاونا وثيقا بين المحطات التجريبية الأربعة للمراكز الدولية للبيانات وكذلك تعاوننا من جانب بعض المراكز الوطنية للبيانات .

ويقترح الفريق المخصص ، بعد التشاور مع الأمين العام للمؤتمر ، أن تنعقد دورته القادمة ، رهنا بموافقة مؤتمر نزع السلاح ، من ٢٧ تموز/يوليه الى ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ . ويحيط الفريق علما بالمعلومات الواردة من الأمانة والتي تفيد بأنه نظرا للقيود المالية الراهنة لن تخصص الخدمات العادية لاجتماع الفريق في الفترة من ٢٧ الى ٣١ تموز/يوليه الا اذا كانت متاحة من الموارد المخصصة أصلا للمؤتمر لهذا الأسبوع ، لكن اجتماعات الفريق في الفترة من ٣ الى ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ ستعقد بالخدمات العادية للمؤتمر . وبذلك أحتتم تقديمي وعرضي للتقرير المرحلي للفريق .

الرئيس ( بالانكليزية ) : أشكر رئيس الفريق المخصص ، الدكتور دالمان على بيانه . لم يعد أمامي أي متحدثين على قائمة اليوم . هل يود أي وفد أخذ الكلمة ؟ أعطي الكلمة لممثل هولندا الموقر .

السيد شورمان فولكر ( هولندا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم الرئاسة على الرغم من أن سفير بلدى سيستفيض في ذلك فيما بعد .

لاحظت أنكم ضمنتم بيانكم الرئاسي فقرة مقتبسة من البيان الذى قدم مؤخرا من قبل وزراء خارجية منظمة معاهدة وارسو بشأن الأسلحة الكيميائية . واني لعلى يقين بأنه لم يدفعكم الى ذلك الا أهمية الموضوع وانكم لم تريدوا الايحاء ، بأي شكل من الأشكال ، بأن هذا الموضوع ليست له الأولوية بالنسبة الى الآخرين . واسمحوا لي في هذا الخصوص أن أذكر البيان الرسمي الذى أصدره وزراء خارجية منظمة حلف شمال الأطلسي في كانون الأول/ديسمبر من السنة الماضية والذى ذكروا فيه أنهم يسعون بتصميم الى التوصل الى اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية تكون قابلة للتحقق بصورة فعالة .

الرئيس ( بالانكليزية ) : أشكر ممثل هولندا الموقر . وهذا يعني ان بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي وبلدان معاهدة وارسو يجمعها هدف مشترك . هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة ؟ أعطي الكلمة الى ممثل الولايات المتحدة الموقر .

السيد بارتيلمي ( الولايات المتحدة الأمريكية ) ( الكلمة بالانكليزية ) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أهنئكم بوصفكم رئيس المؤتمر لشهر نيسان/أبريل . وأود أن أهنيء أيضا السفير ليشوغا هيفيا الذى قاد المؤتمر بكل ثبات وانصاف خلال شهر آذار/مارس . ويتعهد وفدى بتعاونه معكم في دفع عمل المؤتمر بشأن كل بند من بنود جدول أعماله وبرنامج عمله .

خلال الأسبوعين الأولين من دورة المؤتمر لعام ١٩٨٧ تحدث ممثلان للولايات المتحدة بشأن بندي جدول الأعمال : " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " و " منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي " . ولست أرغب في تكرار الحديث في هذا المجال . ولكن بعد الاستماع الى عدد من المتحدثين في الأسابيع الأخيرة ، بما في ذلك الذين تحدثوا اليوم ، وهم يتناولون البند ٥ من جدول الأعمال ، فقد استرعت انتباه وفدى الحاجة الى العودة الى عدد من النقاط الأساسية . وهذه النقاط تفسر السبب في استنتاجنا بأن عددا من زملائنا بحاجة الى تكريس تفكير جديد للبندين الثاني والخامس من جدول الأعمال .

والنقطة الأولى التي أود التذكير بها هي ان هذين الموضوعين لا ينفصلان . فمن المعروف جيدا ان هناك منافسة بين الشرق والغرب منذ أربعة عقود وأن هذه المنافسة عبرت عن نفسها بالعدوان ووضع قوات كبيرة تحت السلاح وفي النفقات العسكرية . وهناك منافسة في الأسلحة التقليدية والنووية خلال هذه العقود الأربعة . ومن الأمور التي يتكرر نسيانها أو التي يجري التعتيم عليها في حالة البعض الآخر هو أنه لا توجد قاعدة للإشارة الى خطر بدء " سباق جديد للتسلح في الفضاء الخارجي " . إذ أن التنافس في هذا المجال - التنافس المقرون بالأسلحة النووية - ليس جديدا ولا حديث عهد فهو موجود الآن منذ ٣٠ سنة . فقد بدأ الاتحاد السوفياتي في أوائل عام ١٩٥٧ تطويرا متقدما وتجربة لقذائف تسيارية جديدة ذات قدرة حمل متزايدة تزايدا كبيرا . وبعدها أفلح الاتحاد السوفياتي في اطلاق سبوتنيك ١ وهو أول تابع اصطناعي الى الفضاء ووضع في مدار حول الأرض . ولم يمض وقت طويل على ذلك حتى حققت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي القدرة على استخدام القذيفة التسيارية لايصال أسلحة نووية الى أهداف في القارات الأخرى . وتم بذلك استخدام الوساطة الفضائية كواسطة مركزية لمتابعة التنافس النووي بين الشرق والغرب .

وانه لمن الصحيح بالتأكيد الآن ، وعلى الرغم من هذه الحقائق ، انه تم التوصل الى عدد من الاتفاقات الهامة المتصلة بالفضاء للحد من الأسلحة . ولست أقصد بأي حال من الأحوال التقليل من أهمية هذه الاتفاقات . ومما له أهمية أساسية في هذا المجال معاهدة الفضاء الخارجي ومعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وقد وضع اتفاق الجولة الأولى من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ( سولت ١ ) أيضا بعض الحدود العليا على عناصر القذائف التسيارية وعلى المنافسة في الأسلحة الاستراتيجية الأخرى . ولكن حتى لو تم الامتثال التام لسولت ١ - الأمر الذي لم يحدث - فانه لما كان في امكان ذلك منع الزيادة الكبيرة في عدد وقوة الرؤوس الحربية للقذائف التسيارية التي حدثت فيما بعد .

والآن اذا كانت الأولوية تعود ، كما هو معترف به عامة ، لتدابير نزع السلاح في ميدان الأسلحة النووية الاستراتيجية ، فان تقوية الأمن الاستراتيجي المتبادل ، أو على الأقل الاستقرار ، من خلال تخفيض فرصة توجيه ضربة أولى شالّة من قبل أي طرف ينبغي أن تكون لها الأهمية القصوى . وقد اعترف الطرفان بهذه الحقيقة لدى التوصل الى اتفاق كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ببدء محادثات الأسلحة النووية ومحادثات الفضاء ، وكذلك في قمتي جنيف وريكيافيك . ان القيام بتخفيضات كبيرة في القوات النووية الهجومية الاستراتيجية له أهمية حاسمة لعدد من الأسباب . وأحد هذه الأسباب ان من شأنها بطبيعة الحال ، اذا تم التفاوض حولها بشكل صحيح وأحسن تنظيمها ، أن تقلل خطر توجيه الضربة الأولى ، وتزيد بذلك الأمن الاستراتيجي المتبادل . وانه من الغريب ، في ضوء الأهداف المتفق عليها في محادثات الأسلحة النووية والفضاء ، سماع وصف الحالة الراهنة للتوازن النووي الاستراتيجي ، كما فعل أحد المتحدثين اليوم ، بأنها " متوازنة بشكل رائع " .

ومن الصعب الآن تصور حدوث تقدم ، ناهيك عن تحقيق ، الأهداف الهامة المحددة في محادثات الأسلحة النووية والفضاء دون وجود بعض الشروط الأساسية . وأحد هذه الشروط هو الامتثال الكامل للاتفاقات القائمة السارية المقبول الخاصة بالحد من الأسلحة ونزع السلاح .

والشرط الثاني وجود درجة عالية من الشفافية - في الجانبين على السواء - فيما يتعلق بالقوات الموجودة والنوايا العامة . ولا ينطوي ذلك على الانفتاح وحسب - الذي قد يكون انفتاحا مؤقتا سريعا لمجتمع مغلق في الحقيقة . وهو ينطوي على قدر كبير من الصراحة حول البرامج والقوات العسكرية الوطنية . ثالثا ، وهو ينطوي أيضا ، كما أرى ، على تفادي أي تشويه واع لبرامج وسياسات الطرف الآخر . وفي هذا الخصوص فانه من الطبيعي أن يكون سوء الفهم الذي يحتمل أن يؤول إلى حدوث حالات أزمة أقل احتمالا في بيئة يظهر فيها الطرفان درجة عالية من الشفافية فيما يتعلق بسياساتهما وبرامج قواتهما . وأفترض ، في هذه اللحظة ، غياب النية العدوانية التي تنطوي على استخدام القوة . وعلاوة على ذلك ، وفي رأي وفدي ، ان من الأمور الهامة للحد الفعال من الأسلحة ونزع السلاح تقديم مقترحات تكون اما اعلانية صرفة أو محددة بصورة سيئة أو لا يمكن التحقق منها أو تكون بكل صفاقة ذات جانب واحد في تأثيرها .

وعلي أن أسترعي مرة ثانية انتباه المؤتمر الى الظرف الغريب جدا الذي أصبح فيه في الفترة الأخيرة بعض الأعضاء ، الذين شجبوا في الماضي بصراحة مذهب التدمير المؤكد فيما يتعلق بالأسلحة النووية الاستراتيجية ، لا راغبين على ما يبدو في قبول هذا المبدأ فحسب بل ويرفضون أي جهد لتقليل الاعتماد عليه . والا كيف يمكننا وصف المعارضة العمياء للدفاع الاستراتيجي التي سمعناها في هذه القاعة في عدد من المناسبات الأخيرة ؟ وعلى الرغم من قيام الاتحاد السوفياتي بشكل محموم بوزع أسلحة تسيارية هجومية جديدة وما تزامن مع ذلك من السعي الى الدفاع المضاد للقذائف التسيارية على مدى السنوات الخمس عشرة الأخيرة ، فاننا لا نزال نجد من يرى في أي جهد غربي للنظر في دفاع مضاد للقذائف التسيارية أمرا غير مسوؤل أو يدعو الى التهديد أو يزعزع الاستقرار .

وتتسلح الولايات المتحدة ، من جانبها ، بالحذر في وصف احتمال اقامة دفاع مضاد للقذائف التسيارية ، وقامت - مرة أخرى ، وبصورة علنية - بتحديد معايير صارمة لبرامج ممكنة في المستقبل للدفاع ضد القذائف التسيارية . وقامت أيضا بالتشديد على أهمية المفاوضات في هذا المجال وأهمية المحافظة على الاستقرار وتقويته .

فلنقارن هذا النهج الجاد مع الادعاءات المقدمة في الوقت ذاته بأن (١) أي دفاع ضد القذائف التسيارية ما هو الا حلم من الأحلام ؛ (٢) وأن مثل هذه الانجازات التكنولوجية ستؤدي ولا مفر الى زعزعة التوازن الاستراتيجي وتفضي حتما الى الحرب .

والممثلون في هذا المؤتمر مدينون لأنفسهم ولحكوماتهم وللشعوب التي يمثلونها وللشعوب التي ليست لديها فرصة الجلوس الى مائدة المفاوضات هذه للتعرف جديا على القضايا المدرجة في جدول أعمالنا . واذا تم أخذ هذه المسؤوليات بجدية فان الفرصة قائمة للتأثير على نحو ايجابي على المفاوضات الثنائية بشأن الأسلحة النووية والأسلحة الفضائية . وفي حين ان المفاوضات ان لم تتوفر لها المعلومات الكافية فانها تحمل خطر تشجيع طرف ما في المفاوضات الثنائية الخاصة بالأسلحة النووية على الاعتقاد بأنه يمكن تحقيق أهدافه بدون مساومة ودون المراعاة الكاملة لأمن الجانب الآخر .

وأذكر في هذا الخصوص ان عددا من أعضاء مؤتمر نزع السلاح حثوا ، قبل بضع سنين ، صراحة على أنه يمكن للدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي خدمة الأمن الدولي بالرد على وزع ما يزيد

على ألف رأس حربي لقوات نووية متوسطة طويلة المدى في قارة أوروبا بعدم اتخاذ أي إجراء • ومع ذلك ، وعندما تقرر القيام بوزع محدود لمثل هذه الأسلحة في الجانب الغربي وشرع فيه نرى أن الطرف الذي بدأ بالوزع يوافق على نحو متأخر على الهدف المتبادل المتمثل في إزالة هذه الأسلحة تماما من القارة الأوروبية •

هل كان في الامكان التوصل الى اتفاق على هذا الهدف الموقت المتمثل في عدم نشر قـوات نووية متوسطة طويلة المدى في الجانبين دون وزع غربي ؟ أترك موعونة الرد على السؤال لأي وفد لا يزال يراوده الشك •

الرئيس ( بالانكليزية ) : أشكر ممثل الولايات المتحدة الموقر على بيانه • ومرة أخرى ، هل يرغب أي وفد في أخذ الكلمة ؟ لا أرى أحدا يرغب في ذلك •

لقد طلبت من الأمانة تعميم ورقة غير رسمية تتضمن جدول اجتماعات المؤتمر وهيئاته الفرعية خلال الأسبوع التالي ، أعد بعد التشاور مع رؤساء الهيئات الفرعية وأود أن أقول أيضا أنني تحدثت الى السفير بوليفي ، رئيس لجنة القضاء الخارجي ، الذي بين انه قد ينظم اجتماعا لهذه اللجنة يوم الثلاثاء • على أية حال ، سيتم تقرير ذلك فيما بعد • والجدول كالعادة ارشادي ويمكن تعديله اذا ما اقتضت الضرورة ذلك • أعطي الكلمة الى ممثل السويد الموقر •

السيد إيكويوس ( السويد ) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، أمل أن أتمكن فيما بعد من الترحيب بكم على نحو أكثر رسمية الا أنني أرحب بكم الآن في رئاسة المؤتمر لهذا الشهر • لقد قمتم الآن بتوزيع جدول الاجتماعات دون أية اشارة الى اللجنة المخصصة لمنع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي • لقد قلتكم الآن مع ذلك انه سيعقد اجتماع في الأسبوع القادم ، الأمر الذي كان يتوقعه ورحب به وفدى •

الرئيس ( بالانكليزية ) : أشكر ممثل السويد الموقر ، وأنا متأكد بأن السفير بوليفي رئيس لجنة القضاء الخارجي ، سيأخذ في الاعتبار الكامل هذه الأمنية • لا أرى أحدا آخر يود أخذ الكلمة • اذا لم يكن ثمة أي اعتراض فسأعتبر أن المؤتمر يقر هذه الورقة غير الرسمية •  
وقد تقرر ذلك

الرئيس ( بالانكليزية ) : بما أنه ليس هناك أي عمل آخر ينظر فيه فاني أعتزم رفع الجلسة العامة • ستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ٧ نيسان/ابريل ١٩٨٧ الساعة العاشرة صباحا • ترفع الجلسة العامة •

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥